



مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R . C . D

20

مقالات في الشأن العراقي



الخبير

أ.د. طورهان مظهر المفتي



مقالات في الشأن العراقي

الخير
أ.د. طورهان مظهر المفتي

آذار (مارس) 2022

مقالات في الشأن العراقي

الخير
أ.د. طورهان مظهر المفتي

الطبعة الأولى 2022 م

القياس: 21×14.5

عدد الصفحات: 86

رقم الإيداع: (1950) لسنة 2022

ISBN: 978-9922-675-40-4

نشر وتوزيع

مركز الرافدين للحوار RCD



جميع الحقوق محفوظة لـ مركز الرافدين للحوار RCD
لا يجوز النسخ أو إعادة النشر من دون موافقة خطية من المركز

المحتويات

الصفحة	الموضوع
7	نبذة عن مركز الرافدين للحوار
13	المقدمة
15	المقالة (1) مُستقبل المُكوّنات في ظلّ السّيادة العِراقِيّة
18	المقالة (2) صناعةٌ وتفتيتُ الأيديولوجيّات
22	المقالة (3) التحليل العمري للمتبنيات الفكرية
25	المقالة (4) التوسعيّة والتموضعيّة وما بينهما
29	المقالة (5) الدول والرسائل
34	المقالة (6) مُعضلةُ التّعليمِ وفُرصُ العَمَلِ
39	المقالة (7) مُستقبلُ البلادِ في ظلّ الاقْتِصادِ وعلاقتهُ بالمشاعرِ المحليّةِ
43	المقالة (8) بين التّنظيرِ والتّبصيرِ
48	المقالة (9) مئويّة العراقِ وتحديات البقاء
54	المقالة (10) نظامُ الحُكْمِ ومنظومة الدّولة

الصفحة	الموضوع
60	المقالة (11) العراق وأثر الكوبرا
64	المقالة (12) الاختيارات المجتمعية
67	المقالة (13) تجزئة المشاكل أم تجزئة الحلول (الكهرباء أنموذجاً)
72	المقالة (14) مثلث الدولة والانتخابات
76	المقالة (15) السياسة ونقطة التلاشي
81	المقالة (16) باركنسون العراق
85	الخاتمة

نبذة عن مركز الرافدين للحوار RCD.

يُعدُّ مركزُ الرافدين للحوار RCD من المراكز النوعية في العراق التي تجمُع على منبرها النخب السياسية والاقتصادية والأكاديمية الناشطة في تداول الافكار البناءة، فهو مركز فكري مستقل (THINK TANK)، يعمل على تشجيع الحوارات في الشؤون السياسيَّة والثقافية والاقتصادية بين النخب كافة؛ لتعزيز التجربة الديمقراطية، وتحقيق السِّلْم المجتمعي، ورفد مؤسسات الدولة والمجتمع بالخبرات والرؤى الاستراتيجية؛ ابتغاء تفعيل دورها والارتقاء بأداءها. ويمثل المركز فضاءً حراً يتَّسم بالموضوعية والحياد ويوظف مخرجاته لمساعدة صنّاع القرار وتوجيه الرأي العام نحو بناء دولة المؤسسات.

تأسس المركز في الاول من شباط (فبراير) 2014 في مدينة النجف الأشرف على شكل مجموعة افتراضية في الفضاء الالكتروني تضم عددا من السياسيين والأكاديميين ورجال الدولة التنفيذيين والقضاة والدبلوماسيين ورجال الدين، وقد تطورت الفكرة لاحقاً، ليتم إكسابها الصفة القانونية عن طريق تسجيل المركز في دائرة المنظمات غير الحكومية NGO التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي.

يضم "مركز الرافدين للحوار RCD" اليوم كمشاركين في برامجه وفعالياته ونشاطاته أكثر من خمسة الاف عضو عراقي وعربي واوربي واسيوي من التوجهات السياسية والاختصاصات الأكاديمية كافة، اتفق فيه الجميع على اعتماد الحوار ركيزة أساسية لمواجهة المشكلات، وإنتاج حلول استراتيجية، تتناغم ورؤية المركز في بناء شرق اوسط جديد ومختلف ينطلق من عراقٍ مزدهر. كما يعمل في اروقة المركز وضمن كوادره المتقدمة أكثر من 70

شخصاً فاعلاً ومن مختلف الاختصاصات قد توزعوا ما بين مجلس الادارة وهيأة المستشارين والباحثين وزملاء المركز والكادر الاداري فهم يتنافسون فيما بينهم من اجل تقديم النتائج العلمية والثقافية والرؤى السياسية والاجتماعية والاقتصادية الرصينة التي تخدم الوطن والمواطن.

وقد استطاع المركز خلال مدة وجيزة تحقيق مجموعة من الإنجازات عبر تسخير الطاقات المختلفة وتوظيف مخرجاتها لصالح قضايا الشرق الاوسط، مستفيداً بذلك من التقنيات الحديثة في التواصل الالكتروني مع النخب في مراكز القرار، مواصلاً نشاطاته ومتجاوزاً في ذلك حواجز الجغرافيا والزمن والضرورات الأمنية .

لم يكتفِ المركز بالتواصل الالكتروني، بل أقام مجموعة من النشاطات على أرض الواقع شملت عدداً من الندوات والمؤتمرات وورش العمل والجلسات الحوارية التخصصية والملتقيات السنوية وفي مجالات متعددة منها على سبيل المثال لا الحصر: تحسين القطاعات الخدمية والتخلص من البيروقراطية الإدارية والروتين، تحقيق الأمن المائي والغذائي تطوير القطاع المصرفي وسوق الأوراق المالية، إنضاج مشاريع المصالحة الوطنية والتسوية بين الفرقاء، إضافة إلى استقراء العديد من الملفات الشائكة كالدستور والبتروال والعلاقات الخارجية والمنافذ الحدودية والاستثمار والرعاية الاجتماعية وغيرها، كما عمد المركز الى الاهتمام بالنتائج العلمية والثقافية والسياسية والاقتصادية التي تصدر في قارتي اوربا واسيا حاملاً على عاتقه ترجمتها الى اللغة العربية للاستفادة منها، فضلاً عن طباعة الكتب المؤلفة ذات الصلة بالواقع السياسي والثقافي والاقتصادي والأمني، كما شرع

بنشر سلسلة الاطاريح والرسائل الجامعية التي تعنى بالأمور التي تخدم الصالح العام فقد تمت طباعة مجموعة منها، كما اعد المركز مجموعة من استطلاعات الرأي الميدانية بما يتعلق بالانتخابات النيابية العراقية 2018 ، وحراك تشرين 2019، وزيارة قداسة بابا الفاتيكان الى العراق، والتعليم الالكتروني وجائحة كورونا، والانتخابات النيابية العراقية 2021، ومهمات الحكومة العراقية القادمة من وجهة نظر الشباب، الى غير ذلك فضلاً عن اصداره مجلة علمية محكمة تضم بين طياتها مجموعة من الابحاث والمقالات العلمية والثقافية تحت مسمى مجلة (رواقات).

فيما يعد ملتقى الرافدين (RCDFOURM) معلماً بارزاً ضمن انشطة المركز والذي يعد الاول من نوعه في العراق، والاكثر سعةً وتنظيماً، ويهدف الى اثراء الحوار بين صناع القرار والخبراء في القضايا التي تهم البلد والشرق الاوسط، وتعزيز النقاشات بشأنها، وتبادل الخبرات وابرام الاتفاقيات ومذكرات التفاهم وآليات التعاون.

رؤية المركز

المركز هو المحطة التي تتلاقح عندها آراء النخب وصناع القرار بجميع أطيافها السياسية والدينية والقومية، وبما يوفر من بيئة حوارية إيجابية تُحسِّنُ إيجاد الفضاءات المشتركة بين تلك الآراء، وتساهم في بناء شرق اوسط مزدهر.

رسالة المركز

تشجيع وتنمية الحوارات الموضوعية الجادة بين النخب كافة وصناع القرار بما يعزز التجربة الديمقراطية، ويحقق السلم المجتمعي، والتنمية المستدامة في الشرق الاوسط

أهداف المركز

- يسعى المركز الى تحقيق جملة من الاهداف منها:
- تحقيق السلم الاجتماعي والعمل على ادامته، عن طريق تشجيع الحوار البناء والتبادل الفكري بين النخب كافة، ضمن قواعد واطر وطنية شاملة.
 - تعزيز الشعور بالمسؤولية الوطنية في المجتمع، عن طريق صناعة رأي عام باتجاه ادامة التجربة الديمقراطية، والحفاظ على علاقة متوازنة، وثقة متبادلة بين النخب من جهة، وبين اجهزة الدولة ومؤسساتها من جهة أخرى.
 - مساعدة مؤسسات الدولة وهيئاتها في وضع حلول للمشكلات التي تواجه عملها، من خلال تقديم الدراسات والاستشارات والرؤى الاستراتيجية من قبل باحثين متخصصين.
 - توسيع قاعدة المشتركات بين الكيانات السياسية والاجتماعية، عن طريق توفير بيئة حوارية محايدة وموضوعية، توجه الحوار بما يصب في الصالح العام للوطن والمواطن.

وسائل تحقيق الاهداف.

- من أجل تحقيق أهداف المركز فإنه يتوسل الوسائل الآتية:
 - إقامة المؤتمرات والندوات والملتقيات التخصصية في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتوفير التغطية الإعلامية المناسبة لها ومتابعة مخرجاتها.
 - إصدار الكتب المؤلفة والمترجمة والمجلات والصحف والمنشورات والبحوث باللغة العربية أو باللغات الأخرى، ونشرها ورقياً، أو إلكترونياً.
 - عقد اتفاقاتٍ وشراكاتٍ للتعاون وتوقيع مذكرات تفاهم مع المؤسسات والمنظمات والمراكز المحلية والدولية التي تحملُ توجهاتٍ وأهدافاً تشترك مع توجهات المركز.
 - عقد اتفاقيات مع الجامعات والكليات رفيعة المستوى في العراق وخارجه؛ لإقامة فعاليات علمية مشتركة تسهم في تحقيق اهداف المركز.
 - إنشاءً دوائر البحوث والدراسات العلمية والفكرية والثقافية، وتشكيل اللجان المتخصصة الدائمة أو المؤقتة، التي تعزز حركة البحث العلمي بما يسهم في تحقيق أهداف المركز في القضايا التي تخص العراق ومنطقة الشرق الأوسط.
 - عقد حلقات الحوار والتفاهم بين المختلفين، سواء أكان اختلافهم إثنياً أم عرقياً أم سياسياً؛ لتطوير آليات فهم الآخر كمقدمة لاكتشاف المشتركات الوطنية، وجعلها قاعدة الانطلاق في حوار بناء خلاق لتحقيق الاندماج الاجتماعي.



مقالات في الشأن العراقي

الخير
أ.د. طورهان مظهر المفتي

آذار (مارس) 2022

مُقَدِّمَةٌ

يَمتدُّ العِراقُ حَضارِيًّا إلى أَكثَر من (7000) سَنَة؛ حَيْثُ وَجَدَتْ فِيهِ أَوَّلَى الحَضاراتِ الإِنسانِيَّة؛ لِيُقَدِّمَ للبَشَرِيَّة عَجَلَةَ الحَضارةِ وَأَوَّلَى صَيْغِ الكِتابَةِ، لِيَزدهِرَ فِيهِ العَدلُ والإِنسانِيَّة وَلِتَسَنَّ هَذِهِ الرُّقْعَةُ أَوَّلَ القَوانِينِ وَالسُّنَنِ الَّتِي تُنظِّمُ المَجتمَع والحِياةَ المَدنِيَّة، إِنَّها أَرْضُ الرافِدينَ، أَرْضُ الحَضاراتِ والرُّقِيِّ، أَرْضُ المُقدَّساتِ، أَرْضُ الغزواتِ، أَرْضُ الزَّواتِ، أَرْضُ الحروبِ، مِنْهُ خَرَجَتْ أَوَّلَى الإمبراطورِيَّاتِ الكونِيَّةِ وإِليه توجَّهَتْ كَلَّ الأَطماعِ والقوى المُحتلَّة.

فَكُلُّ ما ذُكِرَ أعلاهَ يَجعلُنا نَتساءَلُ لِمَذا العِراقُ؟ الجوابُ بِكُلِّ تَأكيدٍ أَنَّهُ الجِغرافيَّة؛ فالجِغرافيَّا تصنعُ التاريخَ وتُوقِدُ شُعْلَةَ الحَضارةِ، الجِغرافيَّةُ تَنجُجُ النُّظُمَ الإِدارِيَّةَ والاقتِصادِيَّةَ كما تُهيِّئُ الأسبابَ لِلتَّوسِعِ أوِ الإِحتلالِ والأَطماعِ؛ إِذِ انمازَتْ جِغرافيَّةُ العِراقِ عَن باقِي جِغرافيَّاتِ الدَّولِ بِأَنَّها فَرِيْدَةٌ فِي الجِيوپولِتيكِ، الجِيوپولِجِيا، الجِيوستِراتِجِيةِ، وكَلَّها مُقْتَرَنَةٌ بِالجِغرافيَّةِ.

وَفِي الحَقِيقَةِ لَم تَتجمَعُ كَلَّ العِلاقاتِ الجِغرافيَّةِ فِي دَوْلَةٍ واحِدَةٍ إِلاَّ نادرًا، والعِراقُ مِنْ تِلْكَ النِّوادِرِ؛ لِذا يَجعلُنا نَتساءَلُ مَرَّةً أُخْرَى هَلْ ما يَحصلُ فِي العِراقِ مِنْ أَزماتٍ وَأَطماعٍ ومِغامراتٍ هِيَ مُحضٌ صُدْفَةٌ؟

نَقولُ وبِكلِّ ثِقَةٍ لَم تَكُنْ لِلصُدْفَةِ صُدْفَةٌ فِي العِراقِ أَبَدًا؛ ذَلِكُ أَنَّ جِغرافيَّةَ مُتكامِلَةٍ مِثْلَ العِراقِ لو تُتْرِكُ لِلصُدْفِ فَإِنَّها سَوفَ تُغْرِقُ المِنطَقَةَ بالفَوْضى، ولو تَمَّتْ إِدارَتُها إِدارةً مُثْلِيًّا فَإِنَّها (وَنَقصِدُ بِها جِغرافيَّةَ العِراقِ) سَوفَ تَقوُدُ المِنطَقَةَ، وَيَكُونُ لِلعِراقِ الدَّورَ الرِّياذِيَّ وَلنَ يَسْمَحُ العِراقُ لِشَرِيكِيٍّ فِي الرِّياذَةِ، وَلأَجْلِ جَمِيعِ ذَلِكِ لَنَ نَجِدُ رَدْحًا مِنْ الزَّمَنِ كانَ العِراقُ فِيهِ مُستَقَرًّا، فَبالعُودَةِ إِلى التَّاريخِ المُعاصِرِ مَنذُ نِشأةِ الدَوْلَةِ العِراقِيَّةِ فِي القَرْنِ المَاضِي وَإِلى الآنِ (وهي مائةُ سَنَةٍ) لَنَ تَجِدُ هَذِهِ الجِغرافيَّةَ قَدِ اسْتَقَرَّتْ لِعِشْرِ سَنواتٍ مُتواصِلَةٍ، فَقدَ كانَتْ كَلَّ سَنِيٍّ عَمَرُ هَذِهِ الدَوْلَةِ عِبارَةً عَن ثوراتِ،

انقلابات، مؤامرات، وثبات، حروب داخلية وخارجية، مغامرات عبثية. وكلّ هذه الأحداث تقودها أطراف وشخصيات عن علمٍ أو جهل، لكن تبقى النتيجة أنّ هذه البلاد لم تستقرّ قط لعشر سنوات متواصلة؛ لأنّ هكذا استقرار سوف يتيح للعراق التقدّم والرّفاهية والريادة. وعلى هذا الأساس كانت الحكومات المتعاقبة عبارة عن تجارب شخصية وتوصيات مُستنسخة في بلدٍ فريدٍ من نوعه ولا يقبل الاستنساخ، فكانت جميع الأنظمة السياسيّة أقرب إلى الكسح منها إلى الشّكل الصّحي للدولة.

فالكتاب الذي بين يديك سيدي وسيدي القارئ هو تجميع لمجموعة من مقالات، ناتجة من رؤيتنا وتشخيصنا لإدارة الدولة العراقية وإشكالاتها ومناكفاتها والتي بمجموعها تتعرّ تلك الدولة أو تتقدّم. والكتاب عبارة عن تلك المقالات المُركّزة والمكتوبة عن خبرة تربو على ريع قرن قضيتها في الدولة العراقية من (جيولوجي) في بداية السُّلم الوظيفي، ومرتدجًا إلى درجات وظيفية عُليا وعضوًا لمجلس محافظة كركوك، وصولًا إلى تسنّم عدة مناصب ودرجات وزارية.

إنّ هذا الكتاب يأتي إليكم في أجواء طغيان الانترنت، وشبكات التّواصل الاجتماعي، وعصر السّرعة؛ ممّا يجعل صعوبة تأليف كتاب بصفحات كثيرة، وعلى الرغم من ذلك نرى من الأهميّة بمكان وجود كُتب تحتوي بين جنباتها معلومات ورؤى عن ماذا كان وماذا سيكون.

ولا يفوتني أنّ أشكّر (مركز الرّافدين للحوار) لطبعه هذا الكتاب وإخراجه بهذا الشّكل المتكامل الأطراف، وتقديمه هذا الجهد؛ ليكون متداولًا للجميع.

المقالة (1) مُستقبل المُكوّنات في ظلّ السّيادة العِراقِيّة

5 أيلول 2020

أقرّ الدستور العراقي مبدأ المواطنة بصورة أساسية ومعها الحقوق والواجبات، إلا أنّ الدستور نفسه جعل الانتساب إلى المكون جزءاً لا يتجزأ من المواطنة، وهذا إجراء وارد في دولة مُشكّلة أساساً من مكونات مختلفة. فقد كانت الدولة العراقية - وبحدود أقلّ من مائة سنة - زاخرة بالعشرات من المُكوّنات القوميّة الدينيّة والمذهبيّة المختلفة، ولم يكن هذا الانتماء مثارَ خوفٍ على البلاد وإنّما كانت سمة مميّزة للعراق في التعايش السّلمي والامتزاج الثقافي. وفي الحقيقة فإنّ هذا العدد الكبير من المُكوّنات المختلفة هو بطبيعة الحال ناتج من التاريخ والحضارة الغنيّة لبلاد الرافدين والذي جعل منه قبلة الهجرة لقبائل وشعوب برمتها منذ فجر التاريخ وحتى نهاية القرن التاسع عشر. وهنا لا بدّ من القول إنّ المُكوّنات العراقية هي قديمة قدم العراق وليست طارئة على جغرافيتها؛ فهذه المُكوّنات ضاربة في قدم التاريخ ويطول الحديث فيما إذا فصلنا سلوكيّة واتجاهات وتواريخ تواجد كلّ مُكوّن على حدة في أرض الرافدين.

ومع بداية أربعينيات القرن الماضي بدأت صورة المُكوّنات وتواجدها وعددها وعديدها بالتغيّر والتغيير تدريجيّاً، فاختمت مُكوّنات كانت موجودة في الوسط والجنوب من البلاد، ولم يبقَ منها إلا شيئاً بسيطاً مُتمثلاً بالصابئة والمسيحيين هناك (وهي في تناقص مستمر).

واستمرّت المُكوّنات في الشمال في مناطق الإقليم أيضاً بالاضمحلال، ولكنها حافظت على نفسها أكثر من مناطق الوسط

والجنوب، وليتمركز حاليًا الغالبية العظمى من (التغاير المُكوّناتي) في الشمال.

إذ نلاحظ أنّ منطقة تواجد المُكوّنات هي نفس المناطق التي أُطلق عليها دستورياً بـ (المناطق المتنازع عليها)

ولو ركزنا قليلاً على هذه المنطقة من الناحية الاقتصادية فإننا -وبكلّ سهولة- نجد أنّ الحقول البترولية محصورة فيها، في جغرافية شمال وشمال غرب البلاد، أما التربة الزراعية ونوعيتها وإنتاجها للغلّة فعلى أجدود نوع، وهناك الكثير من الخامات الاقتصادية التي تُستعمل كمواد أوليّة للبناء وما شاكل ذلك، وأخيراً وليس آخراً نوعية وكميّة المياه الجوفية المُمتازة فيها.

كلّ هذه الإمكانيات جعلت من هذه المنطقة محطّ الرّجال منذ فجر التاريخ لتكون غنيّة جدّاً بالمُكوّنات كما هي غنيّة بالثروات.

نرجع إلى انتشار المُكوّنات في البلاد، فمن المؤسف جدّاً أنّه لا توجد في العراق خارطة رسميّة معتمدة لتوزيع المُكوّنات، وإّما هناك دراسات سرديّة فقط حول هذا وذاك، وقد يكون ذلك؛ بسبب سياسة الأنظمة السابقة ذات النهج القومي الأحادي، ومن ثمّ فإنّ المُعتمد عليه من الخرائط هي في الواقع مُنجزة من قبل باحثين ومنظمات ومؤسسات عالميّة ودوليّة. ولو ألقينا نظرة سريعة فإننا سنجد أنّ هذه الخرائط تُغيّر فيها توزيع المُكوّنات وجغرافيتهم كل عشر سنوات، فالخارطة في سبعينيّات القرن الماضي -وكما هي موضحة أدناه- مختلفة عن خارطة الثمانينيّات والتسعينيّات وحتى بعد العام 2003م، لتتحول فيه بعض المُكوّنات مثل: التركمان والمسيح إلى تواجد ثقافي وليس جغرافي وتوضع على الخارطة كنقاط وليست كامتداد جغرافي، ولتختفي الكثير من المُكوّنات التي كانت مؤشّرة في خارطة السبعينيّات.

والخارطة بعد داعش واحتلاله لمناطق كبيرة من مناطق المُكوّنات. وبعد دحر داعش حَصَلت تغيّرات في هذه المناطق،

وأجرى القائمون على رسم الخارطة تغييرات كبيرة فيها، حتى وصلت جغرافية انتشار المُكوّنات الكبرى، وتمّ انتزاع مناطق الصحارى والجزيرة وبعض المناطق في الأهوار من توزيع المُكوّنات، وجعلها مناطق غير مؤهلة بالسكان وتأشيرها باللون الأبيض).

إنّ كلّ ما تقدّم يشيرُ بوضوح إلى عدم استقرار المُكوّنات في العراق، وعدم الشعور بالأمان، ومن جانب آخر تم استخدام هذه الورقة كعامل زعزعة استقرار للبلاد، واستقطاب قضية المُكوّنات من قبل أطراف تُساهم في تقويض السيادة العراقية؛ ومما زاد في عدم استقرار المُكوّنات في مناطقهم وجود ترحيب دولي لهم في الهجرة، ممّا ينبئ أنّ بلاد الرافدين أمام منحى خطر من فقدان مُكوّناتها، ممّا سيُفضي إلى استخدام هذه الورقة مستقبلاً ضد البلاد وسيادتها واقتصادها، ويُتيح مجالاً للتدخل في شؤونه وخاصة في ظل الوضع العام غير المستقر بعد العام 2003 وإلى الآن.

وعلى هذا الأساس نجدُ من الضرورة بمكان عرض بعض التوصيات التي قد تُسهم في تثبيت المُكوّنات في مناطقهم، ومن ثمّ ضياع الفرصة على الاستخدام المتضادّ لهذا الملف من قبل الآخرين.

التوصيات

- 1- الشروع بكتابة قانون حماية المُكوّنات.
 - 2- إنتاج خرائط عراقية دقيقة لانتشار المُكوّنات جغرافياً.
 - 3- تأسيس المجلس الأعلى للمُكوّنات.
 - 4- استيعاب المُكوّنات من خلال كفاءاتها غير المُستقطبة.
- منقول من صفحة (المجلس الاستشاري العراقي)

المقالة (2) صناعة وتفتيت الأيديولوجيات

5 كانون الأول 2020

عند بزوغ فكر جديد أو اتجاه فلسفي مُعيّن يُشرّع صاحب الفكر أو الاتجاه بالتنظير بما يحمله من رؤى، وعلى هذا الأساس يتحوّل هذا الشخص الفرد إلى عدّة أشخاص ومع زيادة الشخوص يزداد التبلور الفكري الأولي ويزداد عدد المنتمين لهذا الفكر أو الاتجاه الفلسفي الجديد، وتظهر بعد فترة أيديولوجية مُعيّنة لموضوع ما، ولهذه الأيديولوجية مؤمنون ومدافعون عنها، ولأجل حماية هذه الأيديولوجية الجديدة فإنّها سوف تنتج ضمن جنباتها أشخاصاً متطرفين وذات طابع عنفي لتلك الأيديولوجية وسيظهر معهم منظرين جُدد، وأخيراً وليس آخراً يكون هناك نظام معين لغرض تأمين استمرار الأيديولوجية وحماية قياداته وتسخير المنتمين إليها، وتوجيه المتطرفين لكسر شوكة المعارضين بطريقة أو بأخرى.

صناعة الأيدلوجيات

تكون صناعة الأيديولوجيات في كلّ الأحوال بإحدى الطريقتين، إمّا أن تكون عن طريق الصدفة ونتيجة حوارات هامشية تبرز لدى أحد الشخوص فكرة ما، ويبدأ تنضيج الفكرة ليعرضه فيما بعد أمام الآخرين، أو أن تُكون صناعة الأيديولوجية نتيجة وجود معضلة مجتمعية وتحتاج لحلّ حتمي، فتجتمع مجموعة شخوص منصّبين حول المعضلة؛ لينتجوا أيديولوجية جديدة تحلّ المُعضلة، وذلك من وجهة نظرهم. وعلى هذا المنوال أو ذاك تكون صناعة الأيديولوجيات المختلفة بدءاً بالأيديولوجيات المُجتمعية ومروراً بالأيديولوجيات المذهبية، أو ما

يُسمّى بالمدارس الفقهيّة، وانتهاءً بالأيديولوجيّات السّياسيّة، وصناعة الأحزاب والحركات السّياسيّة.

إنّ الغاية الأسمى لكلّ الأيديولوجيّات هي تهيئة صيغة حياتيّة ومعيشيّة مُعيّنة للمنتميين إلى الفكرة أولاً، ومن ثمّ الآخرين، سواءً أكانوا يمتلكون أفكاراً أخرى أم هم محايدون، لكن في نهاية المطاف لا توجد جغرافية مُغلقة لأيديولوجيّة مُعيّنة بحد ذاتها؛ لذا عليها إيجاد سلوكيات تعايش مع أولئك غير المنتميين إليها.

وعلينا ألا نغفل من احتمالية فشل أصحاب الفكر في التعايش الجماعي لسبب ما، مع ملاحظة أنّ الفشل سوف يؤدي لظهور مؤسسات متطرّفة وعنصريّة تقوم على بلورة المعيشة للمنتميين وتهميش الآخرين، وحتىّ القضاء عليهم تحت مُسمى (إن لم تكن معي فأنت ضدي). محليّاً وعلى هذا الأساس تحرّكت الحركات السّياسيّة في البلاد وخاصة بعد 1958 إلى حين 2003.

بعد العام 2003 تغيّرت الرّؤى ووجدت حركات وأحزاب واتجاهات سياسيّة مختلفة من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، ودخل الجميع في مضمار العمل السّياسي، وقد يكون هناك بعض المحاولات لإنهاء دور بعض الأيديولوجيّات أمام أيديولوجيّات أخرى، إلا أنّ جميع الأيديولوجيّات حافظت نوعاً ما على جغرافية مُعيّنة ضمن البلاد.

إقليميّاً الموضوع مختلف من دولة إلى أخرى، ولكنّها تصبّ في المحافظة على السلطة أكثر من المحافظة على الجغرافية (وهذا على عكس الحركات السّياسيّة العراقيّة الحديثة).

إنّ الممارسة الديمقراطيّة الموجودة في المنطقة كرّست وتكرّس الأيديولوجيّات وعمقتها في مجتمعات هذه الدول.

وهذا الأمر قد يكون مُعتاداً ومنطقيّاً في المنطقة، إلا أنّ التّأصيل لمشروع وفكرة سياسيّة يعني التّحول من القرارات السّياسيّة إلى قرارات سياديّة على مستوى الدولة، ومن ثمّ قرار معين على مستوى الدول الإقليميّة، ومثل هكذا إجراءات قد لا تنال استحسان الإرادات الكبرى على المستويات المختلفة.

إنهاء وتفتيت الأيديولوجيات

بكل تأكيد، يمكن إنهاء وتفتيت الأيديولوجيات وذلك عبر ما يأتي:

- أولاً: ستكون هناك نتيجة فورية عند محاربة قيادات الفكر والمُنظِّرين له، والتضييق عليهم في جغرافيتهم، إلا أنّها نتيجة ذات مدى زمني قصير نسبياً، وممكن بعد مدة يظهر الفكر نفسه، والاتجاه الفلسفي نفسه، وقد يكون هذه المرّة أشدّ وطأة من سابقه؛ بسبب تغيير قياداته.
- ثانياً: من خلال محاربة الفكر بفكر آخر، وهذا الإجراء يحتاج إلى مدة زمنية طويلة لإنجازه، ولكن يكون بنتاج زمني أطول وأدوم.

وفي أحيانٍ قليلة يكون هناك قرار مُتطرّف بدمج الشكّليين والعمل عليهما معاً، وهذا الإجراء ذو نتيجة سريعة جدّاً، ولكن يكون ردُّ الفعلٍ عنيفاً جدّاً، وقد يؤدي في بعض الأحيان إلى انهيار الفكر المُضاد، وبقاء الفكر القديم ونمو جهاز مُتطرّف وعنيف لديه.

ماذا يحصل في المنطقه؟

إنّ ما يحصل في المنطقه وبشكل خاص بعد العام 2010 هو عملية إنهاء وتفتيت الأيديولوجيات، وتغيير الفكر وبأسلوبٍ مُغاير كليّاً للأشكال المذكورة سابقاً؛ فيكون عبارة عن تحريك عن بُعد، ممّا يضع أصحاب الفكر الجديد أمام الأفكار القديمة، ويؤدي بالنتيجة إلى تشويه للفكر المُضاد والأيديولوجيات القديمة وعدم إنتاج فكر جديد متكامل الأطراف.

إنّ تفتيت هذه الأيديولوجيات إلى أيديولوجيات فرعيةٍ وتحت فرعيةٍ كمرحلة أولى تُسهم في ظهور اتجاهاتٍ مُجتمعيةٍ غير مُستقرّة ومُوقّوضة لما سبقتها، ولا تمتلك قابلية البناء الفكري

الحقيقي؛ لأنّها لم تمر بأيّ من الطريقتين المذكورتين سابقًا في صناعة الأيديولوجيات، وإنّما صَنَعَتْ نتيجة ضخ أفكار جاهزة وناضجة؛ لتدخل حيّز التطبيق في دول المنطقة، كما أنّ أصحاب الفكر الأصليين غير موجودين ولا ينتمون لذلك المجتمع الذي وُضع فيه الأيديولوجيا الجديدة، ولتتحول تلك الدولة التي ترضخ تحت هكذا أجندات إلى دولة مقوّضة لا تملك من الحلول الشيء الكثير، وهذا ما نراه في الدول التي عانت من تغيير أنظمتها أو ظهور ما سُمّي بـ(الربيع العربي) وانعكاسات ذلك على دول تجاور منطقة (الربيع العربي).

المقالة (3) التحليل العمري للمتبنيات الفكرية

16 كانون الأول 2020

انبثق الاتحاد السوفيتي نتيجة الثورة الروسية شباط (فبراير) 1917 ومن بعدها البلشفية في تشرين الأول (أكتوبر) خلال الحرب العالمية الاولى، كنتاج طبيعي للاختناقات والتجاذبات الفكرية والمنهجية العميقة هناك ، وانعكست على المجتمع الروسي والمجتمعات القريبة منه، لتنتج دولة تختلف كلياً عن الدولة السابقة التي أتت عليها الثورة الأخيرة، ولتستمر هذه الدولة (الاشتراكية والشيوعية)، ببسط هيمنتها وهيمنة الفكر البلشفي الاشتراكي للاتحاد السوفيتي لعقود من الزمان، تارةً بالإقناع، وأخرى بالقوة والتعنت، ولتنتهي هذه الدولة بعد قرابة سبعين عاماً من السطوة، ولتختفي متبنياتها الفكرية في منبعاها ولتترك أثرها وآثارها فيها، ولتبقى هنا وهناك بأفكار مطعّمة، وذات أبعاد أخرى مضافة إلى الفكر الاساسي.

تكاد تكون تجربة الاتحاد السوفيتي والحزب الشيوعي الحاكم فيه أقرب الأحداث جغرافياً وتاريخياً إلى الشرق الاوسط ضمن التأريخ الحديث للمنطقة. ولأجل هذا فإن دراسة هذا الفكر وتسلط الضوء عليه كمثال هي مسألة مهمة ضمن الدراسات الاجتماعية والسلوك الجمعي لأي تشكيلة مجتمعية. حيث تشير تجربة الاتحاد السوفيتي بصورة جلية إلى كيفية ولادة فكرة ونموها وشبابها وعنفوانها وصولاً إلى الكهولة والشيخوخة والاضمحلال في النهاية، وانهايار الدولة التي تبنت فكرتها.

إذن فإن المتبنيات الفكرية أيضاً حالها حال اي كائن حي، تخضع لمراحل الحياة المختلفة، وكما أسلفنا في مقال سابق حول آلية انتاج الفكر والايديولوجيات، كنتيجة وجود إرهابات

اجتماعية أو اتفاق مجموعات انسانية على تغيير واقع غير ملائم لهم بالذات، لتنتج في النهاية الفكر ومتبنياتهما.

حسناً فيبدو جلياً في هكذا حال بأننا لا بد من أن نحلل ونشخص المراحل العمرية للأفكار الوضعية الموجودة لدينا، وهي أي هذه الافكار كثيرة وزاخرة في حقيقة الامر، ونحتاج أيضاً إلى خلق مجاميع فكرية ذات رؤى مشتركة وخطوط رئيسية متشابهة، حيث أن كل مجموعة تخضع لمرحلة عمرية معينة، وما يجري على أحدهم يجري على الكل في المجموعة الواحدة.

وهنا لا بد من معرفة نقطة مهمة جداً، وهي هل لابد ان تشيخ الافكار حتى تضمحل وتختفي؟

وبالتأكيد لا يمكن الجزم بهكذا بموضوع، ففي أحيان قليلة تُقبر الافكار في المهد او تُغتال الفكرة وهي في ريعان الصبا، وفي هكذا حال وإذا ما كانت الفكرة متبناة من قبل مؤسسات الدولة العليا فسوف يؤدي هكذا اختفاء وموت سريع للفكرة إلى انهيار تام للدولة والدخول في فوضى الانقلاب والإنفلات. وهناك أمثلة عديدة حول مثل هذه المجريات لأفكار تم تبنيها من قبل دولة وسقطت هذه الافكار صريعة، لتدخل تلك الدولة في أتون انهيارات داخلية وفلتان اداري.

الاسئلة المهمة هنا هي أين نحن وأين متبنياتنا الفكرية؟

هل فكر القائمون على الأمر بمتبنياتنا الفكرية، ومقدار ملائمتها للمجتمع؟، هل حددنا في أي مرحلة من مراحل الحياة والتحليل العمري وصلت هذه المتبنيات؟، هل تحتاج مبنياتنا إلى اجهزة دعم الحياة؟، هل هي في ريعان الصبا ام في عنفوان الشباب؟.

هل العراق لديه متبني فكري معين للبناء، ام لديه مبنيات فكرية آنية وناجحة من ردود افعال؟، وهل هذه المتبنيات تتكامل فيما بينها ام تتقاطع؟.

امام هذه الاسئلة وهذه التحديات الفعلية يمخر العراق سفينته في ظروف استثنائية فريدة، وعليه نجد لزاماً على جميع الاطراف دراسة المتبنيات الفكرية، ومعرفة مدى ملائمتها للأجواء العراقية، وهل تحتاج هذه الافكار إلى تعديل ام إلى تبديل ام إلى السير قدماً، ولأجل معرفة هذه المجريات والاجابة على التساؤلات لابد من فسح المجال للمُنظِّرين والمتعمِّقين في فلسفة الاداء السياسي والاداري لتسليط الضوء على الافكار والنقد الذاتي، وجدد الذات إذا ما احتاج الامر، لغرض توحيد الرؤى في بناء الدولة ضمن متبني فكري (اداري-سياسي)، وليشارك الجميع في تأسيس ما قد تغافلنا عنه.

المقالة (4) التوسعية والتموضعية وما بينهما

4 كانون الثاني 2021

مع تأسيس أي دولة وتثبيت أركانها من قبل القائمين على الأمر تتوضّح مجموعة أمور واستراتيجيات للدولة المُتشكّلة، وأهم هذه الاستراتيجيات هي رؤية كيفية تعامل الدولة مع الدول الأخرى أو ما تُسمّى بالعلاقات الخارجية، حيث إنّ تأسيس الدول يعتمد على عدّة أسس ومبانٍ سياسيّة، في مُقدّمتها: كيفية بزوغ الدولة، هل أنّ الدولة أنشئت على أنقاض دولة أخرى، هل أنّ الدولة وُلدت من رحم معالجة دوليّة، هل أنّ الدولة نتاج طبيعي على جغرافية استوعبت قيام الدولة، هل أنّ الدولة دينيّة، هل أنّ الدولة ذات بُعدٍ قومي، وعلى هذا المنظور تُفرض الدولة وتُفرض عليها العلاقات الخارجية وآليّة التعامل مع المُجريات الدولية. ووفقاً للمقياس المذكور سابقاً يمكن تقسيم العلاقات الدوليّة على ثلاثة أقسام:

1- دولة ذات علاقة ونهج توسّعي: وتكون لعدة أسباب منها، الطلب على مصادر الديمومة، الطلب لأيدي عاملة رخيصة، خيالات وهواجس شخصيّة للقيادة، وازع ديني وقومي.

ومن ميّزات العلاقة بين تلك الدول هي أن تكون قراراتها أحاديّة في جوهرها ومن طرف الدولة التوسعية، وهنا يجب ألا نغفل وجود أسس ومرتكزات ذات شأن أمني في الدول التي تمّ التوسّع عليها ضمن تواجد خاضع لتسميات متباينة. وقد يكون (ابن خلدون المتوفي في بداية القرن الخامس عشر) أول من كتّب ونظّر في الدول التوسّعية وفلسفتها، وطريقة التعامل، ودوافع تحوّل الدولة إلى النهج التوسّعي.

2- دولة ذات علاقة ونهج تموضعي، وهنا الموضوع مختلف في فلسفتها، وإن كانت ذات نتائج متقاربة من الناحية الاقتصادية لما دُكر سابقاً.

هذه الدول تبحث عن المصالح والعلاقات من خلال بناء أسس لها في دول أخرى مع احترام خصوصية تلك الدول، وأخذ موافقتهم والعمل وفق رؤية مشتركة بين الدولة التي تبتغي التموضع والدولة (المُضيفة)، مع الابتعاد عن الأسس والتأسيسات ذات المحتوى الأمني.

3- دولة تُحاول أن تكون لها علاقات متوازنة مع ما دُكر سابقاً من (1 و2)، ومن الجدير بالذكر أن هذه العلاقات هي أضعف مراحل العلاقات الخارجية لأي دولة، وتكاد تكون مثل هكذا دول مسلوبة الإرادة في التعاملات الخارجية، مما تنعكس سلباً على توجهات الدولة داخلياً وحيود البوصلة المجتمعية.

سجل تاريخ بعض الدول تحركات وقفزات بين الأنواع المذكورة من العلاقات ونوعية الدولة، وخاصة حين يختلف بنیان الدولة وأسس تشكيلها ضمن التغيرات الزمنية والجغرافية (عامل الزمكان). وعلى هذا المنوال لنأخذ مثلاً العراق، فالعراق على مرّ تاريخه اتخذ كلّ الأشكال الثلاثة وفي كلّ منهم ردحاً من الزمان، فالإمبراطوريات السابقة في وادي الرافدين مثل: الأكديّة والآشورية هي إمبراطوريات لدول توسعية استولت على غالبية الشرق القديم لمرّاحل زمنية طويلة بصورة مُستمرة أو مُتقطّعة، ولتستمر عملية الشّد والجذب في أرض الرافدين قرونًا طويلة، وليكون العراق فيما بعد جزءاً من الدولة الإسلامية، وليستمر كذلك تحت مُسمّيات مختلفة حتّى مدة تأسيس المملكة العراقية (في بداية القرن الماضي) وجزء من فترة النّظام الجمهوري والتي أصبحت فيها البلاد تبحث عن التّموضع في دول مختلفة كدولة مُتموضعة وليست مُضيفة، ليكون العراق بعد أحداث كثيرة من حروب واحتراب ومغامرات الخليج المختلفة مروراً بالحصار الاقتصادي والتغيير

وسقوط النظام ليكون بدءاً من هذه المراحل دولة تحاول أن تكون لها علاقات متوازنة كدولة (مُضيفة) مع الدول الأخرى.

أي نوع من أنواع العلاقات جيّدة لدولة مثل العراق؟

في كلّ الأحوال العلاقات التوسُّعية ليست جيّدة للعراق، سواء أكانت هذه العلاقة ناتجة منه أو ناتجة بالضد من العراق؛ ذلك أنّه في حال كون العلاقة عراقية ابتداءً، فهذا يعني أن يتحول العراق إلى فكر توسعي ممّا يخلق مشاكل لا نهائية للبلاّد، ومزيداً من الأعداء، ومغامرات عبثية إضافية تضاف على كاهلها الذي يعاني أصلاً من تبعات هكذا سلوكيات، وعلى مرّ تاريخ العراق وأرض الرافدين نجد أنّ مع ضعف إمبراطوريته وسطوته يتحول إلى أرضٍ مُحتملة وتقبّع تحت الاحتلال لمراحلٍ مُختلفة، ثمّ تُفرض عليه علاقة جديدة لدول ذات نهج توسُّعي وذات مصالح أحادية للطرف الآخر، ومن ثمّ تغرق البلاد في مشاكلها الداخلية البينية تارة، وفي محاربة الفكر التوسُّعي للأطراف الخارجية تارة أخرى، وفي كلّ الأحوال يكون البلد مُقوَّض الإرادة ومُتعرّض في الإعمار والبناء، فيتضح ممّا طرحناه أنّ العراق لم ينجح عملياً وبمديات زمنية طويلة أن يكون بلداً مُتموضعاً وحتىّ مُضيفاً للتموضع وإنّما تآرجحت البلاد بين التوسُّع والمُتوسُّع عليها واستباحتها.

مع أي شكل من العلاقات الدولية يتعامل العراق؟

إنّ التعامل مع الدول ذات النهج التوسُّعي فيه كثيرٌ من المخاطر، وإنّ كانت تحوي على الكثير من المغريات أيضاً، وحتىّ في بعض الأحيان الدّعم المتنوع مادياً ومعنوياً، لكن علينا أن نعيّ مسألة مهمّة وهي أنّ التعامل مع هكذا منظار يُطابق تعامل إنسان أعزل مع كائن عملاق له جوارح ومخالب، ممّا يعني أنّ أيّ تعامل وتعاون مع هذا العملاق من دون دراسة مُستفيضة يؤدي بالنتيجة إلى فقدان ذلك الإنسان الأعزل لكثيرٍ من مقوماته مع الكائن

العملاق والاستفراد به. فيتوجب على البلاد في هكذا علاقة أن تكون على قدر التعامل والمسؤولية.

بغير ذلك نرى أنّ أفضل العلاقات في الوقت الراهن للبلاد هي مع الدول ذات التهج التّموضعي والتي تبحث عن فرص عمل وتطوير واستثمار في البلاد والتعاون الاقتصادي، مع الالتزام باحترام خصوصيّة البلد، وأن ترضخ هذه التّموضعات تحت أسس واتفاقيات واضحة تجعل من العراق دولة مُضيفة، ممّا يدعم الاستقرار المعنوي والرخاء الاقتصادي، وعلى امل أن يتحوّل العراق بعد مدّة من دولة مُضيفة إلى دولة ذات تموضع مع بلدان أخرى.

بقي أن نقول إنّ تحوّل أي دولة إلى دولة تموضع لا تحتاج إلى قوة عسكريّة أو مساحة جغرافيّة أو عدد سكاني كبير أو موارد طبيعيّة هائلة، وإنّما إلى رؤى مستقبلية وأنية سليمة، والأمثلة أكثر من أن تُعد وتُحصى، ويكفي أن نشير إلى سنغافورة كإحدى الدول المُتموضعة دوليًا، في حين ليس لهذه الدولة أي مورد طبيعي فعلي أو مساحة جغرافية كبيرة أو قوة عسكريّة مُهيمنة.

وهناك دول كبرى وعظمى فضّلت سياسة التموضع على السياسات التوسّعيّة، بالرغم من إمكانية هذه الدول التوسّع العسكري والأمني، ولكنها سخّرت كلّ إمكاناتها كدول كبرى للتحوّل إلى دول ذات تموضع في الدول الأخرى، بعيدًا عن التوسّع مثل: ألمانيا واليابان ودول كثيرة أخرى والتي تنبذ الفكر التوسّعي رغم إمكاناتها، وتعمل على وفق منهاج التموضع (ويمكن الاعتماد في اختيار الدول من خلال سلوكياتها السابقة مع حالات مُشابهة لما مرّ ويمرّ به العراق).

فهذه دعوة للبدء بالنظر بعين الواقعية إلى مُجريات الأحداث، والعمل على رسم خارطة طريق للعلاقات الخارجيّة، ممّا ينعكس إيجابيًا في مسألة الاستنهاض بالعراق سليمًا مُعافي وخالٍ من إرهابات سياسيّة وتعقيدات مُجتمعيّة؛ ذلك أنّ بناء الدولة وسيادتها لن يكتمل بغير علاقات خارجيّة رصينة.

المقالة (5) الدول والرسائل

11 كانون الثاني 2021

من بديهيات تأسيس وقيام أي دولة أن تكون لهذه الدولة رسالة تسبقُ التشكيل أو تلحقه (طبعًا مع اختلاف توجه الدولة حسب وضعيتها من توقيتات تبني الرسالة)، وتكون رسالة الدولة واضحة وتعمل وفقها وتتناغم جميع أو غالبية سلوكيات ومجريات الدولة مع تلك الرسالة، وتتضمن رسالة الدولة الخطوط العريضة والأهداف المرجوة من تأسيس أو قيادة الدولة وسبب تأسيسها واختلافها عن بقية الدول سواء من الدول المحيطة أو الدول الأخرى.

إنّ فلسفة بناء وتشكيل أي مجموعة مجتمعية تكون في لبنتها الأولى ورسالتها، بدءًا بأسباب التشكيل ومرورًا بالتجليس على جغرافية معينة، وانتهاءً بتعريف الآخرين برسالة تشكيل المجموعة.

ما هي الرسالة؟

تختلف رسالة كلّ دولة باختلاف مكونات تشكيل الدولة وكذلك جغرافية وجيوبولتيك الدولة، ويُعد العامل البشري أهم محتوى لإنتاج الرسالة.

فعلى سبيل المثال (دولة المدينة) التي نشأت في المدينة المنورة كانت رسالتها نشر الدين الإسلامي الحنيف، لتستمر هذه الرسالة في بقية الدول الإسلامية التي نشأت على طول خط التاريخ وفي مختلف الجغرافية، وصولًا إلى الحرب العالمية الأولى (من الوارد جدًّا أن تكون الرسالة غطاءً لأهداف أخرى ولكنها في نهاية المطاف تُعد الركن الأساس لبناء الدولة ومظهرها الخارجي).

لنأخذ مثالا آخر من العصر الحديث، فدولة مثل مصر رسالتها واضحة، فهي تعرف نفسها بمركز المحور العربي ومنبع صياغات القرارات العربيّة، وتعمل وفق المنظور حول هذه الرسالة دولياً لتأخذ دورها الرّياضي إقليمياً وعلى مستوى العالم ولتكون إحدى الدول ذات القرارات السّيادة في المنطقة، ومثال آخر تركيا والتي تنبع رسالتها بالهويّة القوميّة في أساسها؛ لتتمحور حالياً برسالة (إسلامية . تكنولوجية)، فتركيا الآن تحاول أن تكون لها رسالة الدولة العثمانية نفسها (ذات المضمون الديني) لكن بمنظور حديث ومدمج بتعريف تركيا كدولة حديثة ذات انعكاسيّة تكنولوجيّة ونتاجية، وبذلك دولة ذات رسائل مُتعددة الطبقات والاستدلالات مع بقاء الجوهر الخاص لرسالتها كدولة قوميّة.

رسالة أي دولة في بدايتها ليست سيّئة لكن قد تصاب الرسائل بعدة عاهات وتعقيدات، وقد تكون في جنباتها مجموعة أفكار وتنظيرات ونظريات غير عمليّة، ممّا تصيب الدولة بفقدان التوازن سياسياً مع ضمور دورها الدولي وتغيّر المواقف الحكوميّة داخلياً وخارجياً، وقد تصطدم حكومة تلك الدولة بالمحتوى النظري للرسالة وعدم إمكانيّة تطبيقها على الأرض؛ بسبب تضادها مع واقع الحال، ممّا يجعل الحكومة أمام احتمالين لا ثالث لهما، وهما:

- أولاً: تغيير مضمون رسالة الدولة.
- ثانياً: تغيير واقع الحال.

إذ إنّ تغيير مضمون الرسالة يعني تغيير بنية الدولة، وهذا شبه مستحيل؛ لما له من تداعيات بنيويّة في الدولة وإنّ تغيير واقع

الحال يكون مستحيلاً، ومن ثمّ تقبّع الحكومة لمثل هكذا دولة في صراع وهواجس وجدليات بيزنطية لا طائل منها غير إضاعة الوقت واستثماره في الهروب إلى الأمام. (بغضّ النّظر عن ماهية تلك

الرسالة؛ لأننا لسنا بصدد تقييمها ولكننا بصدد حتمية أن تكون للدولة رسالة).

ماذا عن العراق؟

العراق في التاريخ المعاصر كان يمتلك رسالة، وخاصة أثناء حكم نظام البعث، فقد تركزت رسالة الدولة العراقية في ذلك الحين بالرسالة القومية والمدّ العربي، وبذلك كان النظام السابق يعمل على الإسقاطات السياسية لكلّ المواضيع ضمن المنحنى القومي والعروبي. ويوم بعد آخر تعمّقت هذه الرسالة لتتحول إلى سلوك راديكالي مُتطرّف قاسٍ ضد مواطنيه في الداخل وضد أي طرف خارجي أيضاً، فقد وصل تطبيق هذه الرسالة إلى أدقّ تفاصيل الدولة، فكان مثلاً الزائر إلى العراق يُقدّم له في المطار (التمر واللبن) ضمن الإشارات الدالة على عروبة الرسالة العراقية.

بعد تغيير النظام في العام 2003 اختلقت الصورة فالدولة العراقية كانت في تعاملٍ مباشر مع قوى عسكرية دولية ولديها معسكرات في البلاد، ومن ثمّ أثر هذا الموضوع كلياً في عدم وضوح رسالة العراق الجديد والتي بكلّ الأحوال لم تكن لتكون رسالة عروبية أو قومية؛ وذلك لاعتبارات دستورية، فضلاً عن التعددية المُكوّنة للبلاد.

بعد العام 2010 ومع خروج القوات الدولية كانت هناك محاولات لإنتاج رسالة للعراق من خلال استقطاب واستضافة الأحداث والمناسبات الدولية والإقليمية، كمؤتمر القمة العربية الذي عُقد في بغداد في 2012، وكذلك الكثير من الفعاليات الدولية الأخرى، إلا أنّ الدولة العراقية تعرّث في إصدار رسالتها مرة أخرى، حيث أشغلت بنوع آخر من الأحداث بدءاً بما سُمّي بالربيع العربي (في دول جوار العراق والدول الإقليمية) وصولاً إلى إرهاب من نوع آخر والتي تمثّلت في داعش (والتي كانت تمتلك رسالة واضحةً بآليات مُتطرّفة، توغل في القتل والإرهاب، ممّا ساعد في تشكيل

جبهة دولية بالضد منها، إذ استشعرت الدول بخطورة داعش من خلال رسالتها، وبأنها إذا ما سنح لها المجال فسوف تُحوّل العالم كُـلُّ إلى صراعٍ دامٍ).

وانشغلت الدولة في تحرير أجزاء كبيرة من العراق من وطأة داعش ومحاربتها منذ العام 2014 إلى 2017 لحين انتهاء التحرير والقضاء عملياً على داعش، ولتأتي بعد ذلك انتخابات 2018، وتحركت الدولة أيضاً؛ إلى أن تكون لها رسالة وسطية في المنطقة، لكن مع وجود حاجات مجتمعية ملحة أدت إلى تظاهرات مطلبية من جهة ومن جهة أخرى دخلت الدولة من حيث لا تعلم إلى أتون صراع دولي من نوع آخر والتي أتت أيضاً بالضد من ظهور رسالة البلاد إلى الوقت الحالي، وهنا يجب عطف النظر على مسألة مهمة، وهي أنّ مع كل تشكيل حكومي تختلف ملامح الدولة من خلال المنهاج الحكومي (المنهاج الوزاري)، ممّا يسهم في فقدان أكثر للرسالة والتي ينبغي أن تكون ثابتة بثبات الدولة مع تغيير الحكومات.

إنّ التغيير الحكومي يخضع إلى التعددية وإلى متغيرات سياسية، ممّا يعني تغيير وجهة نظر الدولة مع تغيير الحكومات، وهذا يؤثر على اضمحلال الرسالة، إذ لا بُدّ من ثبات الرسالة في أولوياتها مع تغيير الحكومات (من الممكن أن يكون هناك اختلاف في التفاصيل لما هو بصالح الرسالة وليس العكس). ومن ثمّ، فإنّ البلاد إلى الآن ليست لها رسالة واضحة كدولة ومبنياتها (والتي تحدّثنا عنها في مقال سابق تحت عنوان "التحليل العمري للمتبنيات الفكرية")، وممّا هو جدير بالذكر أنّ إقليم كردستان قد يكون الجزء الوحيد من البلاد الذي لديه رسالة فيها شيء من الوضوح باتجاه المجتمع الدولي من حيث الميل والالتزام.

ما الحلّ بالنسبة إلى العراق؟

أولى الخطوات يجب أن يتمّ الاتفاق على رسالة مُوحّدة للبلاد، فمن غير المعقول أن تكون الدولة خالية من رسالتها، وإنّ وجود رسائل مُتعدّدة في الوقت نفسه لن يُحقّق الهدف المرجو منها، ومن ثمّ يُحتّم على العراق أن تكون له رسالة سليمة مُوحّدة، وقد تكون هذه الرسالة نابعة من العمق الحضاري لوادي الرافدين، أو أن تكون رسالة نابعة من العمق الديني، أو أن تكون رسالة تعكس تعدّدية البلاد، أو رسالة تعكس النّظام المجتمعي للبلاد، أو رسالة صناعيّة، أو أي رسالة أخرى ويكفي تصفّح ديباجة الدستور العراقي للخروج برسالة واضحة للبلاد.

الخطوة الأخرى تُوجب على الدولة والقائمين على الأمر طرح رسالة الدولة بكلّ وضوح داخليّاً وخارجيّاً، وعدم التعامل باستحياء حول رسالتها وطرح هذه الرسالة والإشارة إليها في كلّ المحافل الدوليّة، ممّا يُسهم فيما نُسمّيه بـ (نحت المُصطلح) والذي بمرور الوقت سوف يكون تعريف العراق من خلال رسالته.

المقالة (6) مُعْضَلَةُ التَّعْلِيمِ وَفُرْصُ العَمَلِ

28 كانون الثاني 2021م

قبل الولوج في تفاصيل المُعضلة لابدّ من الاشارة إلى أنّ ما يعانیه قطاع التعليم العالي ومؤسساته التعلیمیة وتسلسل الأحداث وصولاً إلى إيجاد فرص عمل للخريجين، ما هي إلا نتيجة تراكمات لسنوات عدّة، فهي ليست وليدة الساعة ولا يمكن لطرف واحد تحمّل وزرها؛ وذلك بسبب الظروف الاستثنائية التي مرّت وتمرّ بها الدولة العراقية منذ سنوات، رغم ذلك نجد لازماً مناقشة هذا الموضوع؛ لغرض إيجاد حلول إن أمكن ذلك أو تشخيص المُعضلات في أقلّ تقدير.

إنّ ما يحصل في البلاد من إشكالات في إيجاد فرص عمل ودراسة المستوى العلمي للمؤسسات التعلیمیة بصورة عامّة والتعليم العالي بصورة خاصّة يجعلنا نناقش ثلاث نقاط مهمّة وهي:

اولاً: إنّ دول العالم بصورة عامّة باتت تتأثر ببعضها البعض، نتيجة التطور الرقمي والسوشيال ميديا والعولمة؛ لذا فإنّ ما يطرأ على الدول سوف يتأثر به العراق أيضاً بطريقة أو بأخرى وأجلاً أم عاجلاً، هذا ما يجعلنا نركّز النظر في التقرير الصادر من المنتدى الاقتصادي العالمي قبل مدّة، حيث أشار في جناباته إلى رؤية خاصّة حول الوظائف المرغوبة أو التي سوف تستمرّ حاجة المُجتمعات إليها حالياً وفي المستقبل القريب، وهي المدة المُتضمّنة في طياتها الجيل الحالي الناهض. فقد ورد في التقرير أنّ الكثير من الوظائف الحالية سوف تفتقد بريقها، ولن تكون هناك حاجة فعلية إليها أو إلى خدماتها في المؤسسات الحكوميّة والقطاع الخاص. وعلى هذا الأساس فهناك احتمالية فقدان (90) مليون موظف تقريباً

لوظائفهم في العالم بحلول 2025م (لو قُمنّا بعملية نسبة وتناسب بسيطة لهذا الرقم مع النسبة السُّكانية للعالم والعراق فهذا يعني أنّ أكثر من 400.000 أربعمئة ألف مواطن سوف يكونون على حافة الخطر في عقد من الزمان)، كنتيجة لانتفاء الحاجة لكثير من الاختصاصات الرائجة، فمثلا قبل خمسين سنة كانت هناك حاجة لتخريج اختصاصيين في مجالات البرق والهيدرو، أمّا الآن فلا حاجة لهذه الاختصاصات بتاتاً، فالتلغراف أو البرقية اختفت تماماً بدخولنا عصر الانترنت والتقنيات الرقمية. مثال آخر انتفاء الحاجة لمهندسين ضمن اختصاص بناء الطائرات الخشبية وذلك لعدم وجود حاجة لبناء هياكل الطائرات من الخشب بعد البدء باستعمال السبائك المعدنية الخفيفة الوزن، وهكذا العشرات من الوظائف والاختصاصات اختفت على مرّ السنين ومختلف العقود.

ماذا يعني ذلك ؟

ذلك يعني أنّه على الدولة العراقية مراجعة جامعاتها، وكلياتها، وأقسام الكليات وفروعها لمعرفة فيما إذا كانت الاختصاصات التي تُخرّجها الدولة العراقية و(المتمثلة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي)، فهل ستكون هذه الاختصاصات الموجودة حالياً فعّالة في المجتمعات في المستقبل القريب أم أنّها لن تعدو أن تكون شهادة تُفيد حاملها كشهادة جدارية وكمرحلة لا بُدّ من إنجازها؟.

وهنا نجدُ لزماً وجود رؤية واضحة للتعليم العالي بهذا الخصوص بالعمل المتزامن مع وزارة التخطيط بدراسة تلك الاختصاصات، وأعدادها، وفرص العمل لها، فوزارة التخطيط تعمل على تأطير هذه المهام، إذ يقع على عاتقها هذا الأمر ولديها الامكانيات لذلك، وتُبيّن الخطوط الرئيسة للتعليم العالي من خلال الوزارة القطاعية كجهة تنفيذية لرؤية التخطيط الآني والاستراتيجي لقطاع التعليم.

ثانياً: عدم ورود فعلي للجامعات العراقية في التصانيف العالمية للجامعات بحسب المستوى العلمي لهم ومنذ سنوات خَلَتْ، وليستمر انخفاض مستوياتها بالمقارنة مع جامعات في دول أخرى ليصل هذا الانخفاض إلى خروج الجامعات العراقية من مؤشر المعرفة في انتكاسة علمية وخيبة أكاديمية واضحة، فمؤشر المعرفة يعتمد على نقاط مهمة في تقييم الجامعات، قد يكون في مُقدّمها عدد البحوث المنشورة للكوادر التدريسية والعلمية للجامعة وكذلك وجود مجلات مُقيمة رصينة في تلك الجامعة أم لا (من وجهة نظرنا لا يمكن عدّ أي جامعة أو كلية مؤسسة تعليمية متكاملة من دون أن تكون لها مجلة مُحكّمة ومُقيمة رصينة. ومن المُحزّن أن تكون هناك مؤسسات تعليمية لا توجد فيها مجلات بحثية رصينة)، وبالطبع إضافة إلى ذلك البيانات المُستخدمة في تلك البحوث والدراسات ومدى تعاون قطاعات الدولة في توفير تلك المعلومات.

ثالثاً: الكم الهائل من المؤسسات الحكومية والأهلية للجامعات والكليات ومختلف المؤسسات التعليمية (ونركز على كلمة الكم وليس العدد ولا النوع)؛ لأنّ التواجد كمي وقد تفتقر في كثير من الأحيان إلى دراسات جدوى حقيقية، وهذا لا يعني بتاتاً عدم السماح بفتح مؤسسات تعليمية جديدة؛ بل لابد من التركيز على ضرورة فسح المجال للقطاع العام والقطاع الخاص في غور مضمار هذا المجال وتشجيع مختلف القطاعات على تأسيس وفتح مؤسسات تعليمية مختلفة الاختصاصات والمستويات، ولكن لابد أن تخضع هكذا خطوات إلى عدّة معايير أهمّها:

1. دراسة الجدوى العلمية (وليست دراسة الجدوى

الاقتصادية كمشروع جامعة أو كلية)، وهل الدولة العراقية بحاجة إلى هكذا اختصاصات بهذا العدد الهائل، لأن مع تخريجهم يوجب على الدولة إيجاد فرصة عمل لهم، فهل

- الدولة العراقية مُستعدّة لهذا الفيض الكبير من الاختصاصات العامّة.
2. المعايير العالية للمرفق التعليمي المُتمثّلة بعدد كوادرها واختصاصاتهم وإمكاناتهم العلميّة.
 3. فرضيّة عدد البحوث والدراسات الّتي يجب أن تُنجز سنويّاً في هذه المؤسسات العلميّة.
 4. التوزيع الجغرافي للمؤسسات التّعليميّة.
 5. الأبنية والمرافق الخدميّة والمُختبرات.
 6. العمل على مبدأ الكابس العلمي وعلى مختلف المراحل الأولىّة والعليا (وعدم اقتصاره على المراحل العليا من مراحل الماجستير والدكتوراه)؛ لغرض تمحيص المستويات التّعليميّة، وذلك من خلال متابعات لنماذج عشوائية من الطلاب والأساتذة والمناهج والاختبارات المرحليّة.
 7. معايير وموافقة وزارة التخطيط في حاجة البلاد إلى الاختصاصات وأعداد الخريجين وهذه النقطة لا بد أن تكون إلزاميّة في السّير قُدماً في فتح المؤسسات التّعليميّة الجديدة.

رابعا: تُغيّر فلسفة التعليم العالي في البلاد (فقد تحوّلت الجامعات إلى فرصة عمل واستزاق بدلاً أن تكون حلقة مهياة لإنتاج أفراد لهم فرصة عمل ومهياة لخلق فرصة عمل) وعلى هذا المبدأ يتكاثر لدينا المؤسسات التّعليميّة الّتي تعتمد على استجلاب طلبتها باختصاصات وفروع قد تكون الدولة العراقية زاهدة فيها منذ الآن وليس حتّى مستقبلا ولتوظف هذه المؤسسات كوادرها وتستمرّ هذه العجلة بالدوران ويستمرّ تكاثر المؤسسات التّعليميّة كفرصة

عمل لنفسها، ولتخرّج سنويًا الآلاف من الشباب ممّن يبحثون عن فرصة عمل، وقد يكون فيهم من لم يتم تأهيله فعليًا؛ بسبب المستوى العلمي المتواضع للمؤسسة التي تخرج منها، أو أن يكون هذا الخريج ضمن اختصاصات لا تحتاجها الدولة العراقية ضمن هذا العدد الهائل وليكون هذا الشاب أو هذه الشابة أمام خيبة أمل كبرى بعد أن استهلكوا سنوات من أعمارهم ومعاناة عوائلهم لتوفير مستلزمات الدراسة.

فعلى القائمين على الأمر تدرك هذا الموضوع والبدء فورًا في وضع خطوات سليمة وجديّة، لغرض إنقاذ ما يمكن إنقاذه وعدم التّساهل في المستويات العلميّة للمؤسسات التعليميّة المختلفة، مع إعادة النظر في الاختصاصات وإيقاف تلك الاختصاصات التي أصبحت الدولة العراقيّة مُتخمة بها، وكذلك فتح اختصاصات جديدة مواكبين بذلك دول العالم، بغير ذلك سوف نرى تراجعًا أكثر وأكثر في هذا القطاع الذي كان مضرّيًا للأمثال في رصانتها في مراحل سابقة من عمر العراق، فأرض الرافدين منبع العلوم والعلماء وأولى المدارس بصيغة الجامعات كانت على أرض العراق ممّا يُوجب استدامة هذه الحالة ورفع المستوى التّعليمي.

المقالة (7) مُستقبل البلاد في ظلّ الاقتصَاد وعلاقتهُ بالمشاعر المحلّية

6 شباط 2021

يمكن تعريف المشاعر المحلّية أنّها تلك العواطف الّتي ينساقُ لها الإنسان نحو الاعتزاز بموقعه المحليّ وجغرافيته المميّزة له، كأنّ تكون قرية أو محافظة وهكذا، وإنّ تنامي هذه المشاعر ليس بالأمر السيّء على الإطلاق، إذ تُسهم هذه المشاعر في إحياء تلك الوحدة الإداريّة أو الرُقعة الجغرافيّة، كما تزيد هذه المشاعر من الرغبة في الدفاع عنها، بل والاستماتة من أجلها -إذا ما لزم الأمر-، كما يمكن توجيه هذه الصّفة في إعمار وإعادة إعمار هذه الرُقعة الجغرافيّة الرّآخرة بمواطنيها المُميّزين بالمشاعر المحلّية.

هناك عدة أمور وحيثيّات تُسهم في تعزيز وتنامي المشاعر المحلّية والّتي من الممكن أن نذكر أهمّها:

- أولاً: الجغرافية المميّزة لتلك الرُقعة والّتي تنعكس بالضرورة على طبيعة العيش والكثير من السلوكيات المُجتمعيّة.
- ثانياً: الانتماء المُجتمعي للمواطنين في تلك الرُقعة ونقصد به القوميّة، الدين والمدارس الفقهيّة، الامتداد العشائري.
- ثالثاً: طبيعة تواجد الموارد الطبيعيّة والامكانيّة الاقتصاديّة للرُقعة الجغرافيّة.
- رابعاً: المخاوف والمصالح المشتركة.

كلّ هذه النقاط أعلاه أو غالبيتها تُسهم في نمو المشاعر المحليّة، وتؤدي في كثير من الأحيان إلى اختناقات مجتمعيّة ومناكفات مدنيّة تظهر على السطح مع أيّ ضعف أو إخفاق في قمة الهرم لأيّ دولة؛ ذلك أنّ المشاعر المحليّة، وتحديد الحدود الملموسة موجودة ضمن كينونة الإنسان فلا يمكن الغاؤها أو تجاهلها، لذا تعمل الدول التي لا تريد ل هكذا مشاعر أن تطغى على أولويات إدارة الدولة وديمومة وحدتها، على تأطيرها وتقنين إفرانها الجانيّة من خلال إجراءات إداريّة مُتمثلة بإعطاء صلاحيات للحكومات المحليّة في الدول ذات المستويات الإداريّة المتعددة؛ لأنّها تضمّ انتماءات محليّة متعددة (ويبدو جلياً أنّ المُشرّع العراقي كان واعياً لهذا الموضوع الحيوي، وعليه تمّ العمل في الدستور العراقي على الإدارة المتعددة المستويات من الفدرالية واللامركزيّة بشكلٍ رئيس، حيث إنّ اللامركزيّة الإداريّة في المحافظات تُسهم في إدامة وحدة البلاد. وفي الوقت نفسه تُسهم في نماء المشاعر المحليّة وتسخيرها في المحافظة على وحدة البلاد وتقديم أفضل الجهود في محافظاتهم كرقع جغرافية مميّزة)، وتنحى الدول المركزيّة إلى تأطير هذه المشاعر من خلال تشجيع الممارسات المجتمعيّة كإنشاء الفرق الرياضيّة المحليّة في كلّ وحدة إداريّة، ممّا يُسهم في عملية (تنفيس) المشاعر المحليّة، من خلال تشجيع كلّ مجموعة مجتمعيّة لفرقهم الرياضيّة، كذلك تشجيع الأعياد والمناسبات المحليّة والتي تُسهم أيّضاً في إطلاق تلك المشاعر كنوعٍ آخر من التأطير للحيلولة دون تغيير نظام إدارة الدولة وعدم ضياع مركزيّتها.

طُغيان المشاعر

إنّ طغيان المشاعر المحليّة سوف يؤثر على غالبية مسارات الدولة ومفاصل الحياة؛ ذلك أنّ هذه المشاعر سوف تدخل نفق المُساومة والمُنافسة وبكثرتنا الحاليتين سيكون هناك خسائر غير محسوبة وذات نهايات مفتوحة غير قابلة للتخمين،

فلو أخذنا المساومة فهذه تعني خضوع أصحاب المشاعر إلى عملية ربح وخسارة مشاعرهم أمام ما يعتقد بأنها قيادات عُليا، ولو

أخذنا المنافسة فهذه تعني طغيان طرف على طرف آخر والاستئثار بالمغانم في صالح التنافس؛ ليكون هناك اختناق مُجتمعي مُخيف.

أسباب طغيان المشاعر

إن استمرار الإحباطات والعثرات في دولة ما بصورة عامة وأيضاً عدم بلورة أسلوب الإدارة فيها، مع عدم تمييز الخصوصية المحليّة لكل إدارة من جانب، ومن جانب آخر نمو حالة الإحساس بعدم المساواة المجتمعيّة وتأشير حالات غير متساوية للتوزيع المادي واختلال المستوى الاقتصادي، فكل ما ذُكر آنفاً سيُسهم في طغيان المشاعر المحليّة والتي ستؤثر بالضرورة على أغلب مفاصل تلك الدولة والسياقات الحكوميّة لها، لتكون النتيجة الحتميّة انهيار منظومة الدولة ذات التوجه المركزي، وتوجيه دفة الدولة نحو أساليب إداريّة أخرى، كردّ فعل قد يكون أدناه الفدرالية في كلّ زاوية من زوايا الدولة، وصولاً إلى بعثرة الدولة، كأعلى احتمال في حالة الإخفاق في الحفاظ على رؤية إدارية مُعيّنة.

علاقة الاقتصاد بالمشاعر المحليّة

إن العامل الاقتصادي يوتر في كلّ جزئيات الحياة، بل تتعدى تأثيراته إلى المشاعر الإنسانيّة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فنجد أنّ التقلبات الاقتصادية لأي بلد سوف تنعكس مباشرة على التخندقات المحليّة والمقاطعات الجغرافية (العراق كدولة غير مستثنى من ذلك)؛ إذ إنّ الاقتصاد يوتر في الرفاهيّة الاجتماعيّة والسلوكيّات البشريّة وفي التبادلات الماديّة والانتاج والاستهلاك، وعلى هذا الأساس فإنّ وجود الخلل الاقتصادي في المنظور الأفقي للدولة العراقيّة سوف يُسهم بصورة لا تقبل الشك في نمو المشاعر المحليّة وطغيانها على المدّ الوطني، وكمثال لا على الحصر هي تلك

الاختلالات الاقتصادية الموجودة في البلاد والممثلة بمديونية الإقليم والمحافظات مع حكومة المركز، وكذلك وجود مؤشرات لدى بعض القيادات المحليّة (بحسب وجهة نظرهم) بعدم الإنصاف في الإنتاج النفطي وعائدات هذا الإنتاج. ومثال آخر على مستوى مجتمعي، منظومة الرواتب الحكوميّة، فأَيّ تأخير فيها يُعدّ خللاً ينعكس على جميع مؤشرات الحياة اليومية في البلاد، ممّا يزيد الحنق بالصدّ من الدولة كمركز إداري، ومن ثمّ يزداد تنامي المشاعر المحليّة.

ومن المؤكد أنّ الجدليّة الاقتصاديّة في البلاد مُستمرة منذ سنوات، لكن ما يميّز هذه المُدّة هي ما مرّت وتمرّ به البلاد من التحديات الدوليّة والإقليميّة والاختناقات الداخليّة والتظاهرات المطلبيّة ومشروع الموازنة لهذه السنة وقرب الانتخابات النيابيّة، جميع هذه المتغيّرات تصبّ في المعادلة الاقتصاديّة الحاليّة والتي سوف تؤثر بصورة مباشرة على نمو المشاعر المحليّة وعملقة هذه المشاعر، ممّا يوجب على القائمين على الأمر العمل المُستمر في تهدئة الأجواء، وتكريس اللامركزية والنمو الاقتصادي المحليّ، فالبلاد أمام هكذا نمو للمشاعر المحليّة (مع زيادة الحنق على المركز) وفي هذه الأجواء المُضطربة، تنسدلُ رويدًا رويدًا نحو نُظُم إداريّة أخرى، قد تكون الفدرالية العموميّة إحدى حلولها المُخمّنة، بغير ذلك فإننا سوف نشاهد في الأشهر القادمة أنّ البلاد أمام خطوة استباقية في فلسفة إدارتها في احتمالين: إحداهما، فالدولة من حيث لا تدري قد تميلُ نحو التمركز للسلطة في هدف إدامة الاستقرار وليس الاستئثار بالسلطة، وسوف تتجه المشاعر المحليّة بعكس تلك وتتحو باتجاه شعارات الفدرالية، بل والكونفدرالية لتكون البلاد أمام مفترق الطرق في ظل منظومة (إدارية - سياسيّة) جديدة.

المقالة (8) بين التَّنْظِيرِ والتَّبْصِيرِ

23 شباط 2021

قد يتبادر للقارئ الكريم للوهلة الأولى بأنّ هذا المقال هو من باب الفلسفة الكلامية وجدال المصطلحات، إلا أنّ واقع الحال مختلفٌ كلياً؛ وذلك لضرورة إلقاء الضوء على ذلك المصطلحين، فالتنظير والتبصير على طرفي نقيض، وأنّ التنظير قد أخذ مأخذه من حياتنا اليومية وبكلّ تأكيد الحياة السياسية والمُجريات الخطيرة للدولة العراقية.

فما هو التَّنْظِيرِ وماذا يعني التَّبْصِيرِ؟

التنظير في الأعمّ الأعْلَبِ يسبقُ تقديم النّظريّة أي أنّ التنظير هو طرح أفكار أو فكر مُعيّن مع محاولة تحشيد رأي عام لهذا الفكر، وغالباً يكون التنظير بعيداً نوعاً ما عن مناقشة آليات تحقيق وتطبيق النّظريّة، إذ يكون طريقة لتهيئة الأجواء؛ إذ يتمّ إطلاق النّظريّة والتي تكون بدورها على نوعين:

- النوع الأول: نظريات مُسلم بها تكون مستندة إلى بديهيات الحياة مثل: نظرية (الخطان المتوازيان لا يلتقيان).
- النوع الثاني: نظريات مُحتملة التطبيق إلى حين اكتشاف استحالة تطبيقها، وفي هذه الحالة تقبع النّظريّة في حيز التنظير والفلسفة الكلامية، مع تجنّب النظر في عيون المجتمع؛ للمعرفة البديهية ببقاء النّظريّة غير مُطبّقة وضياها في طوفان التنظير.

كما أنّ التنظير يكون بتفاصيل مُتَشَعِّبة وعميقة، معتمدين بذلك على أسلوب الطّرح الدّقيق. أمّا التّبصير فموضوع مختلف جذريّاً، فالتبصير لا يبحث في النظريات ولا في التنظير لها بصورة عامّة، وإنّما يكون التبصير على حالتين:

- الحالة الأولى: بيان خطأ النّظريّة والتنظير من خلال المقارنة بحالات متشابهة والبحث عن مخاطر ذلك التنظير والفكر، فيما إذا عمّم على المجتمع ومحاولة تجنّب المجتمع من تقبّل هذا التنظير والإيمان بتلك النّظريّة فيما بعد.
- الحالة الثانية: تسليط الضوء على نتائج التّنظير فيما إذا تحولت إلى النّظريّة ودخلت مرحلة التطبيق فعلي أو قبعت ضمن التّطبيق الصّوري، أي أنّ التبصير بواقع الأمر هو عملية لاحقة وختامية لِمَا حَصَلَ وَيَحْصَل نتيجة النّظريّة وتطبيقها.

وهذا يعني أنّ التبصير يحتوي في جنباته على مواد ملموسة وعلى نتائج حقيقيّة وضمن رؤى صحيحة للنتائج، في حين يكون التنظير مُجرّداً من كلّ ما ذُكِرَ سابقاً، ولم يغادر خانة الفضاء الافتراضي مع التركيز على دقة الطّرح.

العراق تحت وطأة التّنظير

يبدو أنّ أهم إشكالات الدولة العراقيّة منذ التأسيس وإلى الآن هي كثرة التّنظير، مع استجلاب نظريات من خارج البلاد إلى داخل العراق من خلال إعجاب أصحاب التّنظير بتجارب مجتمعات أُخر (قد يكون هذا ناتج من عدم تبلور فكرة الحدود

والشعور المحلي بالمواطنة، إذ إنّ الحدود الإقليمية ورسمها لا تتجاوز قرن من الزمان، حتى أنّ العائلة المالكة أستجلبت من خارج جغرافية أرض الرافدين (العراق)، وكذلك الكثير من النظريات وطرق تنظيرها، مثل المد الشيوعي، الفكر القومي، المدّ الديني، البعث، وعشرات النظريات المُقترنة بتنظيراتها. وهنا لابدّ من ملاحظة أنّ أجواء البلاد المجتمعية مفتوحة بصورة لافتة للنظر في تقبّل (اصل الأفكار والنظريات)، ولكن هذا لا يعني تطبيق هذه الأفكار والنظريات من خلال تنظيرات مُمهّدة في البلاد، إذ إنّ المجتمع يتقبّل التنظير كأفكار ولا يتقبّل النظريات كتطبيق في غالب الأحيان (هذا على فرض أنّ النظرية الخارجية قابلة للتطبيق، فما حال التنظير لنظريات غير قابلة للتطبيق)؟.

إنّ وجود كمّ هائل من التنظير لنظريات مُجتمعية واتجاهات سياسية زادت من هشاشة التّطبيق لهذه التوجهات وعلى هذا المنوال انعكست على الحياة السّياسية في البلاد، إذ نجد أنّ عدد مرات تغبّر رؤساء الحكومات التي تشكّلت في العهد الملكي (1921-1958) هي (47) مرة في (37) سنة فقط، وهذا رقم كبير جدّاً يشير إلى عدم الاستقرار السّياسي الناتج من التنظير، وبصورة رئيسة التنظير في إدارة الدولة بفلسفة دينية أم قومية أم شعوبية أم عسكرية... الخ.

وبعد ذلك أتى العهد الجمهوري بما حمل من نظرية جديدة تمثّلت بـ (عدم قدسية الدولة والدستور والكيان العراقي) من خلال الانقلاب العسكري وإدخال مفهوم جديد والتنظير له بأنّ الانقلاب العسكري ضرورة حتمية لتغيير وجهة وواجهة الدولة، في حين نرى أنّ أقرب تعريفٍ للانقلابات العسكرية هو أنّها نتيجة فشل التّنظير السّلمي فتتحوّل إلى التّنظير العسكري والانقلاب؛ لغرض تطبيق ما لا يمكن تطبيقه عملياً ولتكون جميع الحكومات منذ 1958 إلى 2003 (حكومات عسكر) وبتنظير لنظريات مؤامرة وتطبيق عسكري.

المُلاحظ حاليًا أنّ التَّنْظِير أخذ مأخذًا كبيرًا جدًّا في العراق بعد 2003، ولا يكاد يخلو أي تحرُّك أو إجراء سياسي من تنظير له، مهما كانت هذه الحركة السِّياسِيَّة يسيرة وحتى إن كانت مختلفة، بل يتشعَّب التنظير مع تفنُّن المُنْظِرِينَ في الدخول في التفاصيل وتجاوز الطرائق الرئيْسة في التنظير السِّياسِي وذلِك بدءًا بالديني ومرورًا بالقومي والجغرافي والاقتصادي وحتى التنظير غير المعقول. المُتابع للتَّنْظِير في العراق يراه دقيقًا جدًّا على الأعمِّ الأغلب مع اختلافات قليلة أو هامشيَّة من تنظير إلى آخر وعليه نجد فترة الحكومات المتعاقبة بعد العام 2003 دقيقة في التنظير ولكن هل هي صحيحة في التنظير؟

وكمثال للتَّنْظِير الدقيق، ما نجده في كلِّ منهاج حكومي (المنهاج الوزاري) عند تشكُّل أي حكومة، فمثلاً نجدُ فقرة خاصة لتشجيع الاستثمار، وفقرة خاصة للخدمات والكهرباء، وفقرة حول السلاح غير الحكومي... الخ.

فبذلِك يمكن القول إنّ المناهج الحكومية دقيقة جدًّا (على مبدأ الدِّقَّة)، ولكن هل هي صحيحة أيضًا (على مبدأ الصِّحَّة)؟

كيف ذلك؟ وما هي الدِّقَّة والصِّحَّة؟

يمكن تعريف الدِّقَّة (Precision) بأنَّها تكرار العملية نفسها في كلِّ مرة يُعاد فيها أي إجراء بغض النَّظَر إن كانت العملية ناجحة أم مخيبة. ولتقريب الفكرة: لو رمى أحد الأشخاص سهمًا باتجاه دائرة الهدف وتمَّ بالفعل التهديد، ولكن ضمن الحلقة الخارجِيَّة للهدف وفي كلِّ مرة يعيدُ الشَّخص رمي السَّهم يكون التهديد للحلقة نفسها وللبقعة نفسها من الهدف، وهكذا عمل يكون دقيقًا، ولكنَّه غير صحيح؛ ذلك أنّ الصِّحَّة (Accuracy)، أنّ يستهدف مركز الهدف وليست الحلقة الخارجِيَّة.

فهناك فرق جوهري بين الدِّقَّة والصِّحَّة، فالمناهج الحكومية دقيقة في ذكر المشاكل، ولكنَّها بعيدة عن الصِّحَّة في

المعالجة؛ لذلك نرى فقرات مكررة وحكومات تأتي وتُغادر دون أن تحقّق الكثير ممّا موجود في المنهاج الحكومي بالرّغم من دقتها.

التّبصير هنا يكون الإجراء الصّحيح أو الصّحة في إطلاق السهم نحو الهدف أو المسك بزمام إطلاق السهم لمنع الإطلاق، ففي كلّ الأحوال التوقّف أفضل من التّحرّك بالاتجاه المُغاير.

وإنّ كثرة المُنظّرين والتّنظير يزيد من توهان البلاد وحيرة القائمين على الأمر، من خلال كثرة المُنظّرين ذات الغايات الكثيرة والمُتَشعّبة، فالدولة العراقيّة لا تحتاج إلى تنظير ولا إلى نظريات، وإنّما تحتاج إلى خُطط بحيثيات صحيحة لتوجيه دفة البلاد نحو الاتجاه الصّحيح محليّاً قبل أن يكون دوليّاً.

وبناءً على ما تقدّم نجد أنّ أرض الرافدين بحاجة ماسّة إلى مُبصّرين، مع تحديد طرائق، ومن ثمّ آليات النهوض بالبلاد، وقديماً قالوا: " صديقك من صدقك وليس من صدقك."

المقالة (9) مئويّة العراق وتحديات البقاء

8 آذار 2021

في مؤتمر القاهرة الذي انعقد في آذار (مارس) 1921 على خلفيّة تداعيات ثورة العشرين في أرض الرافدين تقرّر تشكيل مجلس تأسيسي للدولة العراقيّة، ومن ثمّ تنصيب الملك فيصل الأول ملكاً على العراق في الثالث والعشرين من شهر آب (أغسطس) 1921، والذي أعقبه بعد عدّة سنوات صدور مجموعة قوانين تُنظّم الحياة السّياسيّة والإداريّة في البلاد.

بقراءة سريعة لبعض أهم الأحداث في العراق منذ ذلك الحين وإلى الآن سنجد أنّ هذه الدولة لم تشهد الاستقرار الفعليّ بتاتاً، وكانت هذه الدولة قلقة إلى حدّ ما سياسيّاً وعسكريّاً ومجتمعيّاً وإداريّاً، ويُمكن بكلّ سهولة سرد بعض أهم الأحداث التي شهدتها:

1. رحيل الملك فيصل الأول سنة 1933: هناك دراسات تلمّح إلى أنّ موت الملك كان مُدبّرًا وليس مرضيّاً؛ ذلك أنّ الملك حين وفاته لم يبلغ الخمسين من العمر، وهناك تقارير تفيد أنّ الملك لم يكن يُعاني من أمراض تصلّب الشرايين أو القلب، وإنّ كانت عملية الاغتيال صحيحة فهذا قد يرجع إلى كوّن الملك لديه نزعة نحو الاستقلال ممّا أزعج الآخرين.

2. انقلاب بكر صدقي سنة 1936: هو أول انقلاب عسكري في العالم العربي، وكانت العمليّة تحملُ شعارات وطنيّة، وتدعو إلى توزيع الصلاحيات وعدم الاستئثار بالسلطة.

3. حادثة موت الملك غازي الأول سنة 1939 باصطدام سيارته بعمود كهرباء، وقد أظهرت مؤشرات عدّة أنّه اغتيال؛ بسبب النزعة العروبية لدى الملك ممّا أزعج أطرافاً مختلفة.

4. انقلاب رشيد عالي الكيلاني سنة 1941 (ثورة مايس): ذُكر لهذا الانقلاب أسباب مُتعدّدة منها الحجّة الاصلاحية، واستقلالية القرار الحكومي، ولا تخفى صراحة النفوذ الدولي في هذا الانقلاب.
5. حرب فلسطين 1948: شارك العراق مع بقية الدول العربية في حرب فلسطين.
6. انقلاب سنة 1968: الإطاحة بالحكم الملكي بِحُجج اصلاحية، ومحاربة(الرجعية) وحمل شعار إعمار البلاد واستقلال الاقتصاد والقرار السّياسي، برأينا المتواضع إنّ ما جرى فيه أثر واضح للتغذية الفكرية المتنفذة إقليمياً في تلك المدّة.
7. انقلاب سنة 1963: الإطاحة بالحكم القاسمي بحجة الدكتاتورية وفردية الحكم والتموضع القريب للعراق آنذاك من المعسكر الشرقي، أدى الانقلاب إلى وصول البعثيين للمرة الأولى إلى السلطة.
8. انقلاب سنة 1968: وبه تمّت السيطرة الفعلية للبعث على السلطة؛ بحجة الشعور القومي العروبي وتقوية دور العراق في المنطقة.
9. حرب الخليج الأولى الحرب العراقية- الإيرانية سنة 1980: لتستمر هذه الحرب لثمان سنوات طوال، ولتفجع فيه الملايين من العوائل بين الطرفين، ولم تخرج الحرب بنتيجة فعلية.
10. حرب الخليج الثانية والدخول إلى الكويت 1990: اندلاع معركة (عاصفة الصحراء) 1991 وتدمير البنى التحتية للبلاد، وليبدأ الحصار الاقتصادي ويفقد العراق سيادته الفعلية على قراراته وأراضيه، وانهايار الشبكة المجتمعية.
11. الانتفاضة الشعبانية 1991: محاولة الإطاحة بنظام صدام وتقديم الكثير الكثير من الشهداء والضحايا أثناء قمع الانتفاضة وبعدها.

12. القصف الأمريكي للعراق سنة 1998، وما عُرف بعملية (ثعلب الصحراء)، ليقض هذا القصف على ما تبقى من البنى التحتية، وما أُعيد إعمارهِ إضافة إلى مواقع النظام.
13. تغيير وإسقاط النظام واجتياح العراق سنة 2003: انهيار الدولة العراقية كلياً وتفكيك منظومته الإدارية وتطويف نظامه العسكري والأمني مع ظهور الحركات المُسلّحة بعضها أُدرجت نفسها تحت مُسمّى (مقاومة الوجود الأجنبي)، وحركات أخرى أصوليّة مُتشدّدة ضمن خانة الإرهاب والقاعدة.
14. الاقتتال الطائفي والمناطقية سنة 2006: والذي استمرّ لعدة سنوات وخلف الآلاف من العوائل المُشرّدة وعشرات الآلاف من الضحايا (طبغاً العمليات الإرهابية كانت مستمرة أيضاً).
16. التظاهرات في المنطقة الغربية ونيوى ومناطق أخرى سنة 2013: بدعوى التهميش من قبل بغداد والدعوة إلى إسقاط الحكومة، وظهر مصطلح (الحقوق التاريخية).
16. ظهور منظمة داعش الإرهابية 2014: مُستغلّة الاختناقات الداخليّة من الصراعات السّياسيّة؛ لتسيطر هذه المنظمة الإرهابية على ثلث البلاد.
17. القتال ضد داعش 2014 . 2017. الذي بدأ عملياً بعد فتوى الجهاد من قبل آية الله العظمى السيّد السيستاني وما أعقبت تلك الفتوى من فتاوى علماء الدّين من الشّيعيّة والسُنّة والأديان الأخرى، لتنتهي عملية تحرير الأراضي والقضاء على داعش؛ بجهود جماعيّة للقوات الحكوميّة، والبيشمركة، والحشد، والمواطنين.
18. التظاهرات المطلبيّة ودعوات الإصلاح 2016.
19. التظاهرات المطلبيّة ودعوات الإصلاح 2019.

وبين هذه التواريخ المتعددة أعلاه كانت هناك أحداث تتكرّر بين مدّة وأخرى وتستمر هذه الأحداث باستنساخ نفسها ومآسيها مثل:

- 1 - الحركات والانتفاضات الكرديّة المُسلّحة منها والسلميّة للمطالبة بالحقوق القوميّة.
- 2- مجازر مختلفة في كركوك وموصل وبغداد.
- 3 - تصفيات سياسيّة لأحزاب وأطراف معارضة.
- 4 - إعدامات وأعمال قتل وتغييب بالجملة؛ لأسباب فكريّة وعقائديّة.

ولو أسهبنا بتلك الأحداث بتفاصيلها سوف نجد أنّ هناك أكثر من خمسين حادثة واضطراب ذات المقياس الكبير الواضح، وذلك منذ تأسيس الدولة العراقيّة وإلى ساعة كتابة هذا المقال ولو وزعنا (جدلاً لتقريب الفكرة وحجم المشكلة)، تلك الأحداث على مقياس المائة عام منذ تأسيس الدولة العراقية سوف يكون هناك حادثة سياسيّة واضطراب مُجمعي كلّ سنتين.

بناءً على ما تقدّم فإننا لن نجدُ أي تفسير أحادي يمكن الاعتماد عليه في فهم دراماتيكيّة تلك الأحداث ولو أنعمنا النّظر في كلّ حادثة وتّمّ دراستها تفصيليّاً سوف نجد أنّ كلّ حادثة لها أسبابها الخاصّة وبعض الأسباب مشتركة بصورة عامّة، وهذا يقود أرض الرافدين (العراق) إلى استمرار أحداث مثيلة لِمَا سبق ونحن في خضم المائة عام من تشكيل الدولة العراقيّة. تقسيمات المائة عام للعراق.

لو أردنا محاكاة (التّحليل العنقودي cluster analysis) لهذه المائة سنة فإننا نجد أنّ دولة المائة سنة فيها أربع مجاميع (إداريّة-سياسيّة) وهي:

- المجموعة الأولى: العهد الملكي منذ تأسيس المملكة وإلى

عام 1968.

- المجموعة الثانية: الجمهورية الأولى (لـعبد الكريم قاسم) بدأت في عام 1968 لتنتهي في عام 1963.
- المجموعة الثالثة: الجمهورية الثانية مُتمثلة بمجموعة البعث والتي تبدأ بـ(عبد السلام عارف) في عام 1963 وانتهت في عام 2003.
- المجموعة الرابعة: الجمهورية الثالثة بعد العام 2003 وإلى الآن.

الملاحظ أنّ المجموعة الثالثة أحداثها سريعة ومركزة جدًّا، وهناك إرادات كبرى قصدت إفشال هذه الجمهورية ونَجَحَتْ بالمُجمل وإلى حدٍّ بعيدٍ في مسعاها وهذه المجموعة هي ختامية المائة عام.

ماذا الآن؟

السنوات الأخيرة من عمر المجموعة الرابعة تُعد أكثر السنوات تأثيرًا بأحداثها ذلك؛ لأنّها تركزت في مناطق الوسط والجنوب والذين يمثلون غالبية الفئة المُكوّنة للعراق، ممّا يعني تهديدًا فعليًا لاستمرارية هذه المجموعة أو الجمهورية الثالثة في المُضيّ قدمًا، إذ نرى أنّ انهيار هذه المجموعة في ختامية المائة سنة قد تؤدي إلى ما لا يُحمد عقباه من عودة التحديات السّياسية، لتنعكس على أرض الواقع بإجراءات مسلحة، ممّا يضع الجميع أمامَ نفق مسدود، عليه نجدُ من الضرورة بمكان ولأجل المحافظة على البلاد، ونأي أرض الرافدين من اختناقات لن يكون العراق قادرًا على الصمود أمامها، ولغرض استمرار الجمهورية الحالية بطريقة أو بأخرى نرى لزامًا إنشاء عقد اجتماعي جديد للدولة العراقية يكون بين جناباته فقرات تفصيلية للقضايا (المجتمعية، السّياسية،

الاقتصادية)، إذ يمكن الاعتماد على المرتكزات الرئيسة للدستور، إضافة إلى مرتكزات أخرى مستنبطة داخليًا من أرض الرافدين في كتابة العقد الاجتماعي الجديد؛ كي لا يُترك الباب مفتوحًا على مصراعيه لاحتمالات كثيرة ومتعددة قد تؤدي إلى إلغاء الدولة وتفتيت الجغرافية، ومن الصعوبة بمكان توقع ما سيؤول إليه الحال عند انهيار الجمهورية الثالثة، ونحن عند أعتاب المئوية الثانية للعراق.

المقالة (10) نظام الحكم ومنظومة الدولة

29 نيسان 2021

يمكن تعريف النظام بأنه عبارة عن مجموعة من الأدوات والأفكار المتناسقة التي تؤدي بالنتيجة إلى إنجاز مهمة معينة أو مجموعة مهام ضمن اتجاه واحد وفي اهتمام معين. في حين نجد أنّ المنظومة هي في الحقيقة مجموعة أنظمة تعمل على وفق سياق واضح ومتمين؛ لغرض تحقيق هدف بنيوي وينعكس نتيجة هذا الهدف على جميع أجزاء المنظومة بصيغ واعتبارات مختلفة وذات اتجاهات وغايات متعددة.

أي إنّ هناك اختلاف كبير في حجم العمل والغايات التي تنشأ لأجلها المنظومة أو النظام، بتعبير آخر قد يكون النظام جزءاً من منظومة ما، ولكن لا يمكن عدّ المنظومة جزءاً من النظام، كما يمكن تعريف النظام بصيغة الرياضيات بأنه معادلة من الدرجة الأولى في حين تكون المنظومة معادلة متعددة الدرجات وذات متغيرات متعددة، ومن ثمّ فإنّ العمل على استحداث نظام ما لا يمكن أن ينعكس على المنظومة الكاملة إلا كما تنعكس قطرة ماء في البحر، وهذا يعني مهما كان النظام كبيراً ومُتَشَعِّباً وعميقاً، فإنّ تغيير هذا النظام من دون الرجوع إلى المنظومة سوف لن يخلق أيّ تجديد في المنظومة، بل سنقومُ المنظومة بتثبيت ذلك النظام إلى حين إنهائه تماماً.

ماذا بعد ؟

بعد هذه المُقدِّمة هل يمكن عكس تلك المُقدِّمة على الحالة العراقية ؟.

الجواب نعم وبكلِّ تأكيد، فإحدى المشاكل الأساسيَّة والجذريَّة في العراق هو تجاهل أو عدم تمييز القائمين على الأمر على طول خطِّ الدولة العراقيَّة بين النُّظام والمنظومة.

كيف ذلك ؟

الأمرُ يسيَّرُ جدًّا، فبالعودة إلى جميع (الإصلاحات السِّياسية) والانقلابات فإننا نجدُ بكلِّ سهولة أنَّها تهدف فقط النُّظام السِّياسي للبلاد ولم تخض هذه (الإصلاحات) والانقلابات في تحديث منظومة الدولة؛ فعمليات الانقلابات ومحاولات تغيير نظام الحكم بالعراق كانت أقرب إلى العبثيَّة منها إلى الفكر الاصلاحى ومراعاة حاجة الشعب والبلاد وان كانت تحت هكذا مسميات ورَفَعَتْ تلك الشعارات، وفي رأينا لم تتعدَّ أعمال ومحاولات الانقلابات في العراق المصالح الشخصية أو الفئويَّة ذلك أنَّه لا يمكن تغيير حال ووضعية بلد ما من دون التطرُّق إلى التغييرات في المنظومة الاجماليَّة للدولة.

فالتغيير في العراق دائماً يكون للنظام السِّياسي أو السلطة السِّياسية ولا يتعدى إلى بقية أجزاء منظومة الدولة إلا بشكلٍ طفيفٍ جدًّا وحَسَب الرِّغبة، متناسين بذلك أنَّ النُّظام السِّياسي مرتبِّطٌ بالنُّظام الإداري والتنظيمي للدولة، والأخير له امتداد بالموقع الجغرافي، وهذا على علاقةٍ بالوضع المالي والاقتصادي، وهذا مرتبِّطٌ بجدلية واسعة مع القوى العاملة والأجيال الصَّاعدة.

إنَّ جميع ما طُرِحَ من أركان المنظومة له علاقة مع النُّظام الأمني والذي هو ليس العسكرة وإنَّما ممكن القول: إنَّ العسكرة جزء من النُّظام الأمني وفي بعض الأدبيات يكون النُّظام الأمني بحدِّ ذاته منظومة أمنيَّة بدرجةٍ أقل من منظومة الدولة". وأخيراً كلِّ ما ذُكر أعلاه وكثير ممَّا لم يُذكر يرتبطون مع بعضهم البعض في

علاقات متداخلة مدروسة ومُنسّقة بدقة وبعيدة كُلياً عن العشوائية كما يراه البعض.

التّغيير سنة 2003

يمكن القول إنّ ما جرى من أحداثٍ في العراق من إسقاط النّظام السّيّاسي وانهيار منظومة الدولة بكلّ معنى الكلمة وذلك؛ بسبب ربط النّظام السّيّاسي السابق المُتمثّل بالبعث والقيادة الصّداميّة، إذ تمّ ربط بقاء الدولة باستمرار إدارة رأس السلطة للدولة، وعليه كانت هناك مقولة: (لا حياة بدون القائد) وتمّ تطبيق ذلك حرفياً في كلّ مرفق من مرافق منظومة الدولة، فهروب رأس النّظام السّيّاسي أدّى بالنتيجة إلى سقوط النّظام السّيّاسي وليؤدّي هذا السقوط إلى انهيار المنظومة الكاملة للدولة العراقيّة، ممّا خلق فرصة ذهبية؛ لبناء منظومة دولة جديدة لوجود فراغ إداري بكلّ معنى الكلمة.

ماذا حدث؟

الذي حدث أنّ القوى الدوليّة التي أسقطت النّظام السابق ومنظومة الدولة أتت فعلياً بمنظومة جديدة للعراق متمثلة بالنّظم الإداريّة المتعددة المستويات للدولة مثل: اللامركزية الإداريّة، وكذلك أسس جديدة أخرى مثل: إلغاء التجنيد اللزامي، نظام السوق المفتوح، الاستثمار، إلغاء وزارة الإعلام، الهيئات المُستقلة وكثير من المعايير التي تشير إلى نية القوى الدوليّة بإنتاج منظومة عراقية جديدة.

ماذا حصل؟

الذي حصل هو أنّ هذه الفلسفة الجديدة لمنظومة الدولة استلّمتها أدوات مسلكيّة ومنتقولة ضمن منظومة الدولة السابقة (لا تعني الفكر السّيّاسي وإنّما أسلوب إدارة مرافق الدولة

مثل: المركزية، الفكر الاشتراكي في الإدارة الماليّة والأملآك و...الخ)؛ لينتج لدينا منظومة أقرب إلى المسخ منها إلى الدولة، فحلّق لدينا

صراعات بيروقراطية بين جيلين مختلفين كلياً (الجيل القديم أو الغطاء الثقيل والجيل الجديد من أدوات الحكومة)، ويمكن إجمال تلك الصراعات بنوعين رئيسيين:

أولاً: كلّ جيل وظيفي يُريد أن يُحافظ على ما لديه؛ ليحافظ على وجوده في غياب الاطمئنان على مستقبل المعيشة (والتي كانت الضربة القاضية للنظام الإداري في البلاد؛ فغياب الاطمئنان لدى المنتسب الحكومي أدى به إلى سلك كلّ السُّبل للاحتفاظ بالأسلوب الكلاسيكي في إدارة مؤسسات الدولة والحيلولة دون نجاح المنظومة الجديدة كي لا يفقد وظيفته). وهذا نوع من مقاومة التغيير ويحصل في كثير من المؤسسات حين تخضع إلى تغيير فلسفتها وأسلوب عملها.

ثانياً: ظهور فلسفة التعيين في المناصب الحكومية والدرجات العليا للدولة العراقية معتمدة على مبادئ وأسس معينة وغير معتمدة على المبدأ الوظيفي السليم في غالبية والمتمثل بالشهادة الملائمة للمنصب، والخبرة والعمر، وقابلية القيادة، وحسن الإدارة ممّا أدى بهؤلاء المُتعيينين إلى الانخراط والاعجاب بالأسلوب الكلاسيكي وذلك لسببين:

- لم يكن لديهم خبرات وظيفية فعلية في مجال تعيينهم.
- غير مُهيئين لمنصبٍ إداري وقيادي.

إنّ هذه الأسباب أعلاه انعكست على أسلوب الإدارة والقيادة في مختلف مؤسسات الدولة والتي اعتمدت على هذه المقاييس، من خلال عدم توفر المُقومات الكافية والملائمة لإمرار المنظومة الجديدة، ممّا جعل هذه القيادات تسهم أيضاً في قبر المنظومة الجديدة.

ثالثاً: اللامبالاة بسيكولوجية المجتمع العراقي ومدى تقبله للمتغيرات السريعة، وحالة النستولوجيا الموجودة فيه؛ بسبب الإرهاصات المريرة التي مرَّ بها هذا المجتمع على مدى عقود طويلة.

رابعاً: الانفتاح المالي والاقتصادي للدولة؛ بسبب الانتهاء الفعلي للحصار الاقتصادي على العراق، ممَّا خلق جَوْاً من التدفُّق المالي الكبير للبلاد.

ومع وجود التَّحديات أعلاه أدَّت بالنتيجة إلى فشل الكثير من المشاريع الطموحة، وظهور طبقات فئوية شَجَعَتْ الفساد والكسب غير المشروع، وكانت النتيجة انهيار أنظمة الخدمات والبنى التحتية للبلاد والتَّعُثر الواضح في تقديم الخدمة، وتعاضم الدين العام للدولة، وعدم قدرة الحكومات في إيجاد حلول أو تفكيك الأزمة الماليَّة وتوفير فرص العمل؛ لتؤدي إلى تظاهرات مطلبيَّة مستمرة إلى الآن وستستمر إلى مدد أطول في ظل هكذا أجواء، ممَّا أوجدت عامل زعزعة لأي سلطة سياسيَّة في بغداد والتي سوف تؤدي بالضرورة إلى اضمحلال فقه الدولة والاكتفاء فقط بالحكومة.

ما هو الحل؟

الحلُّ لن يكون سحريًّا، ولكن لابدَّ من اتفاق القائمين على الأمر في اختيار منظومة مُعيَّنة للدولة، فإمَّا المنظومة الجديدة بأساساتها الموجودة بالدستور والالتزام به وعدم القفز بين أو على الفقرات غير المرغوبة والسلوك باتجاه عقد اجتماعي جديد يُعزِّز بقاء الدولة ونموها، أو التفهقر واستنهاض المنظومة القديمة المُمثَّلة بالمركزية والمبدأ الاشتراكي في إدارة الدولة والتي سوف تنتج في نهاية المطاف دولة معتمدة على فقه القوة والأذرع الأمنيَّة للدولة لتنتج -إذا ما سنَّحت الظروف- دكتاتوريات جديدة. أمَّا الاختيار الثالث والذي هو بين هذا وذاك فهذا لن يجدي نفعًا وهو ما تعانيه الآن الدولة العراقيَّة.

فبعد (18) سنة من التغيير وفي ظل التّحديات الكبيرة الموجودة
يمكننا القول: "إنّ الدولة العراقية عند مُفترقِ طُرُقِ الآن".

المقالة (11) العراق وأثر الكوبرا

25 آيار 2021

قد يتبادر للوهلة الأولى للقارئ الكريم بأننا لا نعني بالكوبرا هنا الثعبان، وإنما مصطلح آخر، ولكن في الحقيقة فإنّ (أثر الكوبرا) كمصطلح يعني الثعبان، فما هذه الظاهرة وما علاقتها بالعراق؟ يرجع إطلاق مصطلح أثر الكوبرا (Cobra Effect) إلى سنوات كثيرة خلّت حين كان التاج البريطاني يحكم شبه القارة الهندية، فقد عانت الحكومة هناك من انتشار واسع لثعابين الكوبرا السامة في أرجاء المدن والقصبات والتي خلقت نوعاً من الهلع لدى الجالية البريطانية. وعلى هذا الأساس وضعت الحكومة مكافأة مالية لكلّ من يقتل ثعباناً ويُسلّمه إلى الحكومة هناك، وبعد مرور مدة من الوقت تحوّل هذا الموضوع إلى تجارة مربحة لدى الهنود، فقاموا بتربية الثعابين في البيوت؛ لغرض تسليمها إلى الحكومة للحصول على المكافأة الماليّة، ممّا أنهك الخزينة الحكوميّة للزيادة اليوميّة بعدد الثعابين التي يجري تسليمها إلى الحكومة، ولما كُشِفَتْ تلك الخدعة التجاريّة توقّفت الحكومة عن دفع المكافآت واستلام الثعابين، فما كان من مربي ثعابين الكوبرا إلا أن يطلقوا هذه الثعابين في المُدن والمناطق السكنيّة، فتحوّلت المشكلة الطبيعيّة لتواجد الكوبرا هناك إلى معضلة كبرى؛ بسبب الأعداد الكبيرة من الثعابين التي أُطلِقَتْ هناك لعدم وجود مكافأة في تسليمها إلى الحكومة، فأصبحت الحكومة أمام مشاكل اقتصاديّة ماليّة من جهة، ومشاكل الحفاظ على حياة المواطنين من هذه الثعابين السامة من جهة أخرى.

وعلى ما ذُكر أعلاه يمكن تعريف ظاهرة أثر الكوبرا بأنّها الاتيان بحلول غير صحيحة وغير مكتملة النضوج لمشاكل آنية؛

لتكون النتيجة الفشل في حلّ المشكلة الآنية وخلق مشاكل أخرى كثيرة وكبيرة لا يمكن حلّها سريعاً، وخلق فوضى قد تستمر لسنوات في المرافق المختلفة للحياة، وممكن أن نقول إنّ هذا المصطلح يشبه المثل الشعبي الدّارج (إجه يكحلها عماها).

هل هناك ظاهرة أثر الكوبرا في العراق؟

بكلّ تأكيد، فالعراق ومنذ تشكيله كدولة فيه هذه الأعراض والأمراض، والحكومات العراقية على طولِ خطّ الدولة كانت تبحث عن حلول سريعة لمشاكلها من دون دراسة فعلية لأبعاد تلك المشكلة أو مسبّبات المشكلة، وعلى هذا الأساس تكون النتيجة مُعاقبة وتعاني من اختلالات كبيرة أكثر من المشكلة نفسها. فقد يكون أفضل مثال على ظاهرة (أثر الكوبرا) في العراق هو أحداث دخول العراق للكويت، فبسبب عدم الاتفاق على أسعار النفط وحيثيات الإنتاج وتفصيل جانبية دخل العراق إلى الكويت ليخرج منها دولة مُهدّمة الأركان والبنى التحتيّة وليدخل في حصار اقتصادي لأكثر من عقد من السنوات، وليأتي هذا الحصار على الأخضر واليابس في هذه البلاد ولتنتج عاهات وأمراض ويقضي على مئات الآلاف من العراقيين؛ نتيجة قلة الدواء والغذاء، فكان أثر الكوبرا كبيراً جدّاً وواضحاً في هذه السياسة، علماً أنّ الحكومة العراقية آنذاك لو كانت مستنّدة إلى خبراء في التعامل الدولي، وخبراء النفط والاقتصاد لكان من السهل جدّاً إيجاد حل لهذه المعضلة من دون الحاجة إلى استخدام السلاح ومبدأ القوة؛ وعليه فُرض الحصار الاقتصادي على البلاد نتيجة لذلك التهور.

ماذا الآن؟

بعد اسقاط النّظام السابق في 2003 كانت البلاد شبه خربة، فالبنى التحتيّة مُدمّرة وإنْ بُقيت صالحة فهي قليلة وغير كافية لسدّ النّقص، والموازنة الحكوميّة فارغة والبنك المركزي

يحتوي على بقايا العملة الصعبة، الفوضى في كل مكان، وهناك حل وتفكيك الكثير من أجهزة الدولة، ووجود حالة عدم القناعة

بالتغيير، انتشار الفقر، نقص في الطاقة الكهربائية، مجتمع خارج خط التطور ومواكبة العالم؛ بسبب الحصار الاقتصادي... الخ. قامت الحكومات المتتالية في السلطة بعد 2003 بمحاولات لإيجاد حل للمشاكل أعلاه، ولكن دون جدوى، بل أُضيفت إلى هذه المشاكل مشكلة الإرهاب والاختناق الطائفي ونظام المحاصصة في تشكيلة الدولة وظهور الفعاليات الديمقراطية المُتمثلة بالانتخابات بصورة أساسية، لتكون الديمقراطية جزءًا مساهمًا في تعميق أثر الكوبرا في البلاد على غير ما كان مؤمل عليها.

أمام هذه التحديات الكبرى واحتمالية تغير الحكومات كل أربع سنوات، ظهرت لدينا (سياسة الترقيع) في حل المشاكل (تجزئة الحلول بدلاً عن تجزئة المشاكل) والتي لم تكن هي من بنات أفكار الحكومات ولكن تعقيدات التحديات الكبرى ومرة أخرى الديمقراطية الناشئة في تغير الحكومات جعلت سياسة الترقيع هي الحل الأمثل على أمل تكملة حل المشكلة في أربع سنوات أخرى من عمر أي حكومة، فظهر لدينا أثر الكوبرا في كل مرفق من مرفق الدولة العراقية. مثال ذلك فتح باب التعيين الحكومي من دون معرفة فعلية بالحاجة الوظيفية، فخلق لدينا ترهل عملاق وتعطش كحاجة كبرى للتعيينات الجديدة وقضى على أي فرصة لنمو المشاريع الصغيرة، وإعطاء قروض مالية كبرى للمستثمرين وأصحاب المشاريع من دون تمحيص فعلي عن جدية هذه المشاريع أو القائمين عليها، ما جعل جيوب الدولة خاوية قبالة ظهور إمبراطوريات عائلية وشخصية. إن الانتشار الأفقي في المشاريع الحكومية بحاجة وبغير حاجة، جعلت غالبية هذه المشاريع مُتلكنة وغير مكتملة، وتقديم الحكومات لعشرات الوعود أمام التظاهرات المطالبة جعلت الحكومة تفقد الكثير من

مصادقيتها أمام المواطنين، فأصبحت الحكومات محلّ اتهام وتهكم، ولا نبالغ إذا قلنا إنّ هذا التأثير وصل إلى الانتخابات المُبكرة وتغيير مواعيدها وعدم وجود رؤية فعلية في التوجه في كيفية إدارة الدولة وانتقال السُلطة فأثر الكوبرا عكس ضياع البوصلة فيما يخصّ العراق ومستقبله القريب.

فهل كانت الحكومات المُتعاقة تتقصد هذا الشيء، الجواب بكلّ تأكيد لم تكن تتقصد وإنّما كانت تُريد تقديم مُنجزات، وإنجازات وتظهر نفسها بحال حكومة رشيدة، إلا أنّ الاعتماد على أدوات غير مُلمّة بما جرى ويجري في البلاد، وعدم كون الآخرين بمستوى المسؤولية وعدم وجود دراسات فعلية لكلّ مُشكلة على حدة مع عدم إمكانية الربط الموازي للمشاكل للوصول إلى رؤية متكاملة للدولة، كل هذا وأمور أخرى أدّت بجميع الحكومات المتعاقبة بعد العام 2003 إلى أن تكون عاجزة أمام حل المشاكل الفعلية للدولة العراقية بصورة جذرية، وانتجت بدلاً عن ذلك تأثيرات الكوبرا في كلّ جزءٍ من جزئيات الدولة العراقية.

ما هو الحل الآن؟

الحل هو إيجاد أشخاص وأفراد ينظرون في كلّ مشكلة على حدة، ويضعون خطّاً بيانياً لحلّ المشاكل وإنّ طال أوانها، وأن لا يكون من اهتمام هؤلاء الأشخاص الانتخابات ليعملوا في صمّتٍ وُبعدٍ عن الأجواء المشحونة لوضع رؤى فعلية لكلّ ملف ومشكلة، ولتبدأ الحكومات القادمة بتطبيق الحلول وإيجاد مخرج لأرض الرافدين والانتقال بالدولة العراقية إلى ما تستحقّ من مكانة دولية. وبكلّ تأكيد فإنّ هكذا إجراء وحلول قد يأخذ من عمر الدولة ما لا يقلّ عن عشر سنوات والتي نراها مدة زمنية طويلة، ولكنها لا تعني شيئاً في عمر الشعوب، وبتعبير أدق، فالدولة العراقية بحاجة الآن إلى خطّ شروع جديد في الاختيار والعمل، وتقديم الخدمات، وبناء البنى التحتية.

المقالة (12) الاختيارات المُجتمعيّة

6 حزيران 2020

تنتشر في كلّ المجتمعات حالات لُأناس يحبّون الفوضى وأناس فوضويين وأيضاً هناك أناس خاضعين للنُظم المختلفة وبعيدين عن اللانظام، وهم وبطبيعة الحال يمثّلون النسبة العالية من المُجتمعات البشريّة والفكريّة، وعليه يقوم بناء المؤسسات والدول المُستقرّة، أما الحالتين الأوليتين فمختلفتين تماماً عن الانتظام، كما أنّ الفوضى ليست نفسها الفوضويّة والشخصيّة التي تعيش في الفوضى ليست الشخصية الفوضويّة.

فالفوضى هي أعلى مرتبة في انهيار الانتظام واختفاء النّظام لأيّ شيء موجود، والفوضويّة تعني إنهاء وتفكيك رأس النّظام أو قيادته أو إدارته. وبهذه الحالة تكون الفوضى مبدأ الا استقرار واللا تكرار لحادثة ما أو تكرار الحادثة دون مسوغ منطقي.

الفوضويّة بكلّ تأكيد أفضل من الفوضى، إذ إنّ هناك أنظمة صغيرة في الفوضويّة تكون باقية ويتشبث الفوضويون بها، أي بتعبيرٍ آخر قد تكون الفوضويّة في بعض أجزائها عدم القبول بالواقع، وتكون في الوقت نفسه خاضعة لنظامها الخاص بها وبمجموعتها.

ويمكن أن تُعكّس الفوضويّة على العلاقات الدوليّة، حيث لا توجد مرجعيّة واحدة فعليّاً بين الدول للركون إليها في الحالات المُستعصيّة، وعلى هذا الأساس أنشئت المنظمات الدوليّة: مثل الأمم المُتحدة والتي تنجح إجراءاتها تارة وتفشل تارة أخرى.

فالمجتمعات التي تزخرُ بالمعارضة والتعارضات الفكرية تكون بين أربعة اختيارات لا خامسة لها:

- الاختيار الأول: هو الوصول إلى توافقات فكرية والاتفاق على المُضي قدماً، وإنتاج نظام منطقي يسمع للقوى المُختلفة ويجد الحلول لتقدّم المجتمع طبيعياً.
- الاختيار الثاني: العمل على وفق مبدأ الفوضوية، بأن يتم تأسيس مراكز قوى لكلّ تجمّع فكري ويتعامل ويتربص كل تجمع فكري بالتجمعات الأخرى، طبعاً مع وجود نُظم صغيرة لكلّ تجمّع فكري على حدة تُحافظ هذه النظم الصغيرة على ديمومة الانتظام.
- الاختيار الثالث: وهو انعدام التّواصل بين التجمعات الفكرية، وحتى انعدام التربص، لينتقل الوضع العام إلى الفوضى، وقد يصل إلى نزاع مُسلّح.
- الاختيار الرابع والأخير: ولادة الفوضى ضمن كلّ تجمّع فكري داخلياً، وبتعبير آخر امتزاج الفوضى والفوضوية لينتجا الانهيار الكلي للتعامل وفق النُظم مهما كانت صغيرة، وليبدأ النزاع المُسلّح وأسلوب فرض القوة وعمليات السلب والنهب والقتل بين الأفراد بصورة عامّة للمجتمع، وهي أتعسّ حالات المعيشة وخطورة العيش.

أين نحن من هذه الاختيارات ؟

يتأرجح العراق منذ تأسيسه بين الاختيارين الأول والثاني بين حالة نظام منطقي وحالة الفوضوية، ويكاد يكون هذا الموضوع دورياً ومُتعاقِباً لكلّ حقبة زمنية، فالنظام الملكي السابق كان ضمن خانة الاختيار الأول، وما حصل من الانقلابات العسكرية كان نتيجة الدخول في الاختيار الثاني؛ ليستمر المكوث في هذه المرحلة إلى الثمانينيات من القرن الماضي (طبعاً هناك دوريات صغيرة مرحلية

للتعقب بين الاختيارات في مدة زمنية معينة). ومع مجيء النظام الصّدامي والذي كان نظامًا مُتطرّفًا في عدم الاعتراف بأي فلسفة ذات منحى تعائشي لإنتاج الاستقرار والرّخاء، ومن ثمّ نقل عدم قابلية انتاج الاختيار الأول إلى حروب عبثية ومغامرات خارجية.

بعد العام 2003 بدأ العراق بالاختيارات أعلاه تصاعديًا، أي من الاختيار الرابع، وبعد مدة الاختيار الثالث ليستقر العراق في الاختيار الثاني لمدة، وليعبر إلى الاختيار الأول، وخاصة أثناء تشكيل الحكومات التوافقية بمشاركة الجميع، وحتى قوى المعارضة. إلا أنّ المعادلات السياسيّة ليست معادلات ثابتة، ولا هي متكونة من ثوابت غير قابلة للتغيير؛ لذا فإنّ مع كلّ مكوث في الاختيار الأول هناك من يدفع بالبلاد إلى الاختيار الثاني، وتتمثل بالتقاطعات السياسيّة والفجوات الأمنيّة والرؤية غير المتكاملة لمجريات الأحداث لتكون نتيجتها ظهور داعش، مع اندحار داعش تسلّق العراق إلى الاختيار الأول سريعًا، جاعلاً من الكثير من الإشكالات خلف ظهره والنظر إلى الأمام؛ لمداداة جروحه، ومع واقعية تثبيت المتغيّر وفرضيّة تغيير الثابت ترنح البلاد مرة أخرى بين الاختيارين الأول والثاني لتستقر مرة أخرى في الاختيار الثاني، وفي بعض الأحيان كانت البلاد تنحدر خلسة إلى الاختيار الثالث.

مرة أخرى أين نحن الآن ؟

البلاد الآن تحاول الثبات في الاختيار الأول مرة أخرى، بعد أنّ وضع العراق أولى خطواته في الاستقرار بعد سجال سياسي-مجتمعي عنيف، ولتكريس البلاد في الاختيار الأول نحتاج إلى تظافر جهود جميع النّخب السياسيّة ومن جميع الأطراف على حدّ سواء؛ للوصول إلى ايجاد نظام مجتمعي وعقد اجتماعي مبني على الحكم الرشيد واستثمار فرصة العراق للنهوض واستغلال موارد البلاد المختلفة؛ لخلق فرص عمل والاستقرار المجتمعي ليرجع العراق في نهاية المطاف إلى وضعيته الدوليّة المعهودة له.

المقالة (13) تجزئة المشاكل أم تجزئة الحلول (الكهرباء أنموذجاً)

2 تموز 2021

قبل كل شيء أنا على يقين بأنّ القارئ الكريم يُميّز كلياً بين تجزئة المشاكل وتجزئة الحلول، ورغم ذلك أجد من الضرورة بمكان توضيح المفردات قبل الدخول في التفاصيل.

فلو أخذنا على سبيل المثال وجود سيارة فيها أضرار (أعطال) كثيرة كأن يكون المُحرّك عاطلاً، والإطارات مثقوبة، والزجاج الأمامي مُحطّم، وخزّان الوقود فارغ.

أمام هذه المُعضلة يكون لدينا ثلاثة اختيارات لإصلاحها:

الاختيار الأول

أن يقوم صاحب السيارة بتسليمها إلى مُصلّح واحد، أي أن يتم إصلاح السيارة إجمالاً من قبل شخص واحد، وقد يكون هذا الإجراء صحيحاً، ولكن بكلّ الأحوال سوف يستغرق مدة زمنيّة طويلة لغرض الانتقال من عطل إلى آخر، كما أنّه لا يمكن لشخص واحد أن يكون لديه إمام بجميع الأعطال والاشكالات، ما يعني أنّه سيستعينُ بآخرين (عقد من الباطن).

ولكن في نهاية المطاف فإنّ المُصلّح سوف يُسلم السيارة من دون أعطال وصالحة للاستعمال.

الاختيار الثاني

أن يقوم صاحب السيارة ببناء علي اجتهاده الشخصي بتجزئة الحلول، أي أن يطلب من المُصلّح إصلاح جزءاً من المُحرّك، ومن ثمّ الذهاب إلى إصلاح الإطارات مع ترك الزجاج الأمامي وملء الخزان بوقود غير مناسب.

بعد هكذا إصلاح ينتظر صاحب السيارة أن تكون سيارته جاهزة للعمل والسير، ولو فرضنا جدلاً بأنّ السيارة سوف تعمل

لكنّها بكلّ تأكيد لنْ تصل بصاحبها إلى الهدف المنشود؛ ليقوم بعد ذلك بإصلاحات جزئية أخرى.

الاختيار الثالث

أن يقوم صاحب السيارة بتجزئة أعطال السيارة، أي أن يُسَلِّم المُحرِّك لمُصلِّحٍ مختصٍّ في المُحرِّكات، ويُسَلِّم الزجاج الأمامي لمُصلِّح زجاج السيارات، ويأخذ الإطارات إلى (البنجرجي)، ويقوم هو أخيراً بملء الخزان بالوقود المناسب.

ومن ثمّ؛ فإنّ صاحب السيارة سوف يستلم سيارته خالية من العيوب وبمدة زمنية قليلة نسبياً، ويكون على دراية تامة بالإنفاق لعدم وجود (عقد من الباطن)، وعدم إعادة التصليح؛ بسبب الإصلاحات الجزئية في السيارة.

الآن مُعضلة الكهرباء

الحالة الأولى لتجزئة المشاكل

تنقسم طرق الطاقة الكهربائية المُستلمة من قبل المواطن

إلى:

- الكهرباء الوطنيّة
- المولدات المحليّة

في سنة 2011 حين كانت الطاقة الكهربائية لا تتجاوز (8000) ميغاواط كإنتاج يومي، برزت إشكالية الصيف اللاهب، وكانَ هناك امتعاض كبير جدّاً من المواطنين في السنة التي سبقتها. ولأجل امتصاص التّقمة وإيجاد حل بعد تجزئة المشكلة، قمنا في الاجتماع الثاني لهيأة المحافظات برئاسة السيّد المالكي آنذاك بتقديم مقترح لمحافظ نينوى السيّد النجيفي وأقرّت هيئة المحافظات ذلك المقترح القاضي بتوريد وقود مجاني للمولدات للأشهر الأربعة ابتداءً من الشهر السادس من ذلك العام، وعُرِضَتْ التوصية في مجلس الوزراء، وتمّ التصويت عليها، ليستمر العمل

بهذا القرار لعدة سنوات، ممّا وقّر الطاقة الكهربائية من دون انقطاع أو استراحة وبسعر أقل؛ لكوّن الوقود مجاني للمولدات للأشهر الأربعة من الصيف لكل عام، ولتستمر وزارة الكهرباء في بناء مشاريعها.

لكن توقفت هذه الإجراءات في عهد (السيد العبادي)، حينما تعرضت الدولة إلى عجز اقتصادي، وتكريس الأموال لمحاربة داعش وتحرير الأراضي، الأمر الذي كان من أولويات الحكومة.

الحالة الثانية

1- أقرت هيئة المحافظات في أولى اجتماعاتها لسنة 2016 بقيام سكرتارية الهيئة (التي كتّأ نترأسها) بوضع معادلة علمية لتوزيع الحصص الكهربائية بين المحافظات، حيث تمّ بالفعل وبالعامل مع وزارة الكهرباء وضع معادلة تتكون من أكثر من عشرة معاملات (على سبيل المثال، درجة الحرارة، الرطوبة، النسبة السكانية، التلوث، الصناعة، الزراعة، المهجرين.. الخ)، ووضع أرقام أمام كل معامل من هذه المعاملات، وبالفعل تمّ تقسيم الحصص الكهربائية، بناءً على مخرجات المعادلة، باستثناء محافظة البصرة، علمًا أنّ الانتاج الكلي في ذلك الوقت لم يتجاوز (12000) ميكاواط. كما أقرت هيئة المحافظات إعطاء صلاحية بسيطة للمناورة ضمن كلّ محافظة للسادة المحافظين والاحتفاظ بكمية قليلة من الطاقة للمناورة بين المحافظات لأغراض الطوارئ.

شرعت وزارة الكهرباء بالفعل بتطبيق المعادلة والإجراءات، وخلقت نوعًا من الارتياح، ولم تحصل تظاهرات فعلية بسبب الكهرباء، إلا في مرّات محدّدة جدًّا، كما حصل في محافظة واسط. وإنّ دور السادة المحافظين كان فعليًّا وعلى قدر المسؤولية في إدارة الأزمة في محافظاتهم، استنادًا إلى صلاحياتهم بخصوص التوزيع.

2- ولغرض منع الانهيار التام للمنظومة الكهربائية، وعدم وجود فقدان كبير لنقل الطاقة بين المحافظات، قدّمنا مقترحاً لتحويل العراق (عدا إقليم كردستان) إلى أربع عقد إنتاجية وتوزيعية، وقد وافق السيد رئيس الوزراء (العبادي) عليه في سنة 2017، وعلى هذا الأساس تكون كلّ مجموعة محافظات مرتبطة بنظام توليد وتوزيع خاص، ولا يتم الانتقال للطاقة بين العقد الأربع، ممّا يمنع كلياً انهيار الطاقة في حال وجود مُشكِك في إحدى العقد. وعملنا مع القائمين على الأمر على تطبيقها، إلّا أنّنا لم نأتِ بنتيجة حول هذا الموضوع، لحين حكومة السيّد (عادل عبد المهدي) والذي صادق أيضاً على المقترح المذكور آنفاً، ولكن يبدو لظروف فنية أو ما شاكل ذلك لم يُطبّق هذا الإجراء إلى الآن، ولو طُبّق لِمَا حصل هذا الانهيار التام للمنظومة الكهربائية.

وبعد انقضاء مدة ستة أشهر من عمر حكومة السيّد (عبد المهدي) اعتمدت الوزارة على مبدأ الحمل الكلي للمحافظات لتقسيم الحصص بينها، وألغت تقريباً المعادلة التي وُضعت من قبل سكرتارية هيئة المحافظات ووزارة الكهرباء، إذ كان لكوادرها جهود مشهودة في تطبيق وإنجاز المعادلة، ومن ثمّ وجدت حصصاً للمحافظات تختلف عمّا وجد في المعادلة، وكذلك فقدت الحصص قوتها المُستنبطة من مصادقة السيد رئيس الوزراء، وتصويت السادة المحافظين في هيئة المحافظات عليها؛ لخلق حالة الالتزام بالحصص.

الحالة الثالثة

في منتصف سنة 2018 شكّل فريق برئاستنا لدراسة الطاقة النظيفة وإيجاد مساحات معينة؛ لغرض استخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لأجل انتاج الطاقة الكهربائية، وأنتدب خبراء في هذا الفريق وكانت هناك مخرجات حول وجود سبع مناطق في العراق ممكن أن تُستخدم فيها (طاقة الرياح)، مع وجود

عدّة مناطق ممكن استخدام الطاقة الشمسيّة فيها (علماً أنّ كلفة إدامة الإنتاج بالطاقة الشمسيّة ليست زهيدة -كما يُشاع -والعراق دولة حارّة، ويعتمد الانتاج على السطوع، وحرارة الجو المرتفعة تؤثر سلبيّاً على سريان الطاقة).

رفع الفريق مخرجاته وتوصياته إلى الأطراف ذات العلاقة؛ إلاّ أنّ التظاهرات المطلبيّة وانشغال الدولة بها أدّى إلى تأخر هذه الإجراءات والتي كُنّا قد أوصلنا أن تكون على مستوى النواحي ابتداءً.

ما نحنُ بصددِهِ.

إنّ حلّ إشكاليّة الكهرباء لن تكون من خلال تجزئة الحلول وتقسيمها على مراحل زمنيّة متعاقبة؛ لأنّ هذا الإجراء يُوجد إشكاليّات متراكبة ومتراكمة، وإنّ الانتظار من طرف واحد فقط بإيجاد حلّ للكهرباء لن يُحقّق نتيجة، فإشكالية الكهرباء وبكلّ صراحة أكبر من حجم وزارة الكهرباء (وهنا لا نقصد تهميش دور الوزارة لكن الإشكاليّة كبيرة)؛ لذا يجب التوجه بصورة فورية إلى تجزئة المشاكل وإيجاد حلّ إجماليّ لكلّ مشكلة على حدة، ولكلّ رقعة جغرافية، والعمل على لامركزية الكهرباء في الإنتاج والتوزيع على شكل عقد، وإنّ السيطرة على أسعار الطاقة المحليّة المُنتجة من قبل المولدات المحليّة مهمّة جدّاً؛ من خلال دعم سعر الوقود وليست زيادة حصة الوقود، وكذلك فإنّ التوجه إلى البدائل من الأدنى إلى الأعلى للوحدات الإداريّة قد يكون من الحلول النّاجحة. وأخيراً، فإنّ مسألة الطاقة هي مسألة مصيريّة وليست حقوق معيشيّة فحسب، وهي في نهاية المطاف مسؤوليّة ذات نظام تكاملي، وبغير هذا المفهوم لن يكون هناك حل قريب في الأفق مع الاستمرار في إنجاز مشاريع إنتاج وتوزيع الطاقة.

المقالة (14) مُثلث الدَّولة والانتخابات

26 تموز 2021

الناظر إلى أي دولة مُستقرّة نسبيًا سوف يجدُ هناك مجموعة أسس ونظم تعمل على استقرار تلك الدولة، وتمنع الانزلاق باتجاه الفوضى وفقدان الثقة والبدء بالدّوبان التّدرّجي لها.

هذه النظم يمكن تلخيصها بمثلث الدولة وَحَسَب أهميتها

هي:

1- النّظام الدستوري للدولة.

2- النّظام الإداري للدولة.

3- النّظام السّياسي للدولة.

إنّ حدوث خللٍ ما في هذه الأنظمة -المذكورة آنفًا- فإنّه سينعكس مباشرة على المجتمع والمواطنين، مع ملاحظة النسبيّة الوقتيّة في إدراك الخلل من قبل المواطنين والمجتمع، كذلك نسبيّة تقدير مخاطر هذا الخلل أو ذاك، ولكن في كلّ الأحوال فإنّ إسقاطات الخلل على مسيرة الدولة ستكون واضحة جدًّا.

وسنقفُ على هذه المواضيع المُهمّة تَباعًا.

أولًا: النّظام الدستوري: يُقصد بهذا النّظام مدى دخول دستور الدولة في حيّز التنفيذ ومقدار تنفيذ فقراته دون تفاضليّة، كذلك مدى احترام المُتلقي لهذا الدستور والوقوف أمام فقراته من دون تجاوز والتّسليم بالقيمة الاعتباريّة والمعنويّة للدستور والإيمان بأنّ الدستور هو المحفظة الرئيّسة لحماية كيان الدولة وحدودها واستمرار نموها ونمائها، وعدّ الدستور المرجع الرئيّس في حال وجود مشاكلٍ داخليّة في الدولة.

ومن ثمّ يمكن عدّ النّظام الدستوري القاعدة الأساسية لبناء الدولة والمحافظة عليها. والنّظام الدستوري في نهاية المطاف لا يعني مجموعة أشخاص أو هيكلية مادّية وإنّما هو السّقف والأرضيّة لما موجود بينهما والمتمثلة بالنّظام الإداري والسّياسي.

ثانياً: النّظام الإداري: وهو عبارة عن مجموعة قرارات ومقرّرات وهيكلية وأدوات إدارية بشريّة مادّية ومعنويّة تنتج من خلالها شكل الدولة وآلية مسيرتها، ويكون بذلك النّظام الإداري الجزء التنفيذي للدولة.

ثالثاً: النّظام السّياسي: يمكن تعريف النّظام السّياسي بصورة ميسّرة بأنّه آليّة تشكيل النّظام الإداري من خلال كيان أو مجموعة كيانات تؤمن بأسس سياسيّة معيّنة ينتج من خلالها أدوات إدارة الدولة.

ماذا في العراق؟

إنّ الدولة العراقيّة بعد العام 2006 نجحت في تأسيس النّظام الدستوري من خلال التّصويت على الدستور الدائم للبلاد ودخول الدستور حيز التنفيذ، مع ملاحظتنا بوجود بعض التفاضّلات في تطبيق الفقرات (وهذه حالة مفهومة في وضع مثل وضع العراق)، إلّا أنّ استمرار إعطاء القيمة الاعتبارية للدستور والاحتكام إليه في حالة المُلمّات من المؤشرات المُمتازة لاستمرار وجود هذا النّظام وديمومته.

أمّا النّظام الإداري، فصراحة القول هناك تعثّر كبير في إدارة البلاد، فالى الآن لا يوجد مؤشر واضح لتعريف الإدارة ولا توجد ديمومة للمؤسسات الإدارية في البلاد، وهناك تغيير شمولي مع كلّ انتخابات مع وجود نُخرٍ عام للمفاهيم الإدارية الرئيسة من خلال فتاوى وإجراءات إدارية غير ناضجة ومعتمدة على مبدأ (الفعل وردّ الفعل)، ممّا يجعلنا نرى على طول خط الدولة بعد العام 2006 إلغاءات وتطبيقات والرّجوع عن القرارات، ومقرّرات معوقة غير قابلة للتطبيق، ممّا يمكننا إطلاق تعريف واحد على النّظام الإداري

للدولة وهو نظام إداري للسلطة وليس نظام إداري للدولة، ما يعني أنّ إحدى زوايا (مثلث الدولة) مُتعثرة؛ لعدم وجود فقه إدارة

الدولة، ذلك أنّ فقه إدارة الدولة يعتمد على تراكم الخبرات واستقرار المؤسسات ومع وجود ديمومة التغيير للمناصب وصولاً إلى أدنى الدرجات الإدارية يمحو من غير جدال أي مفهوم سليم للإدارة.

ما ذُكِرَ أعلاه يقودنا إلى أن نُلقِي الضوء على النّظام السّياسي في البلاد؛ ذلك أنّ حصيلة النّظام السّياسي تشكيل النّظام الإداري.

إنّ النّظام السّياسي في الدولة العراقيّة من التحيرُ بمكان ممّا يجعل أي مُتلقّي أو مُراقب في حيرة من أمره، فالجميع مشاركون في إدارة السلطة والجميع معترضون على كَيْفِيّة إدارة السلطة، الجميع لديهم إسهامات في بلورة النّظام والابتعاد عن إدارة الدولة، فلا توجد إلى الآن كتلة مشاركة وكتلة معارضة ولا توجد (حكومة ظل) ممّا يقيم سلوكيّة الإدارة (حتّى وإن كانت "حكومة ظل" للسلطة كأضعف الإيمان)، ومن ثمّ إنّ النّظام السّياسي للبلاد في توتر كبير، فالجميع مشارك بصيغة محاصصة طائفية كانت أو قومية، والجميع ينتقد ذلك علماً أنّ دستور البلاد واضحٌ جدّاً بأنّه اعتمد على المُكوّنات في بنائه وهيكله.

ماذا الآن؟

العراق في الوقت الحالي وبدراسة مثلث الدولة يمكننا أن نقول إنّ النّظام الدستوري هو الوحيد في منأى عن الاستخدامات غير الصّحيحة والتعاريف الخاطئة له، ويمكننا القول أيضًا إنّ المواطن والمجتمع إن كان مُتكئاً على شيء ما فإنّه مُتكئٌ على الدستور، ورأينا ذلك جلياً من خلال التظاهرات المطالبة التي كانت ضد النّظام الإداري والنّظام السّياسي (الطّرح هنا بموضوعيّة فلا يعني أنّنا نُؤيد ذلك أو نحن بالضدّ منه).

أنّ الذي يجعل النّظام الدستوري حالياً في خانة الاهتزاز والزّيبة أيضاً هو ظهور نداءات محلّيّة و(بعض المؤسسات الدولية) التي تنادي بتأجيل الانتخابات، ممّا يجعل المواطن (المتلقي بصورة عامة) يفقد ثقته كليّاً بالقائمين على الدولة، إذ لا يمكن الرضوخ للمطالب والاتفاق عليها ومن ثمّ التنصّل منها لعدة مرات، فأساس تفاعل المواطن والمجتمع مع مثلث الدولة هو الثقة بالقرارات ومع اضمحلال الثقة فإنّها سوف تؤدي حتميّاً إلى اختفاء الدولة وصولاً إلى الدستور، فالمواطن يتابع هذا الوعد في انتخابات مبكرة (سواء كان المواطن مع التظاهرات أو بالصّد منها) ولكن رؤية صدق القائمين على الأمر على المحك، لذا نرى ضرورة دعم أركان الدولة في تحقيق الانتخابات المبكرة وعدم إنتاج إشكالات ومشاكل تُسهم في تقويض الوعد الحكومي في إجراء الانتخابات المبكرة، فالالتزام بالتوقيت سيُسهّم بصورة أكيدة في إرجاع الثقة بأقطاب النّظام السياسي للبلاد والذي من خلاله تكون الثقة بالنّظام الإداري.

فهذه دعوة صادقة لدعم مثلث الدولة من خلال الالتزام بالانتخابات التشريعيّة المبكرة في وقتها من هذا العام.

المقالة (15) السّياسة ونقطة التّلاشي

2 آب 2021

يمكن تعريف مصطلح (نقطة التلاشي) كتعبير علمي بأنّها تلك النقطة من المنظور البعيد والتي ينتهي إليها كلّ شيء لتكون كنقطة واحدة بغضّ النظر عن كون تلك الأشياء متوازية مع بعضها أم مرتبطة أم متبارية... الخ، وعلى هذا الأساس يمكن تقريب المفهوم من خلال استذكار تجربة الوقوف على الجزيرة الوسطيّة بين شارعين متوازيين، فسنجدُ في نهاية الجزء المنظور (عند نقطة التلاشي) أنّ رؤية ذلك الطريقتين يبدوان للنّاظر بالتقارب والاقتراب إلى حدّ أنّ الشخص المراقب للطريقتين يتصورهما ملتصقان، ولا يوجد بينهما جزيرة وسطيّة كالتي هو واقف عليها، علمًا أنّ الطريقتين باتجاهين عكس السير ومتوازيين لم يلتقيا أبدًا. وبالعودة إلى الوضع السّياسي للمنطقة بصورة عامّة والعراق بصورة خاصّة ماذا نجد؟

سوف نجد أنّ العراق والحكومات المتعاقبة على البلاد منذ العام 2003 حاولوا أن يكونوا نقطة ارتكاز (جزرة وسطية) واستقرار المنطقة لأجل المحافظة على المُكتسبات الحكوميّة الجديدة، وكانت أهم المحاولات المتواصلة وبإصرار لدى كل حكومة أتت، وتأتي على هرم السلطة في العراق أن يكون ضمن خططه تحويل العراق إلى حلقة وصل وتفاهم بين القوى الدوليّة المُتعارضة (وليسست المعارضة)، فكان دأب الحكومات العراقية وضمن المستويات الإدارية المختلفة بأن تطرح فكرة تقريب وجهات النظر بين تلك الأطراف.

وعلى سبيل المثال أن يكون هناك خطوات من شأنها تقريب وجهات النظر بين المملكة العربية السعودية والجمهورية

الإسلامية الإيرانية، سواء بالبدء من المملكة أو البدء من الجمهورية (وهذه ما سنأتي عليه بمقالة أخرى).

كذلك لا ننسى المحاولات والطروحات نفسها بين الولايات المتحدة الأميركية والجمهورية الإسلامية في إيران، وأيضًا بغض النظر عن نقطة الشروع من هنا أو هناك.

كما كانت المستويات الإدارية المختلفة لا تُمانع في بعض الأحيان من حمل رسائل بين هذا وذاك؛ لغرض تليين المواقف، لكي لا تتأثر وضعية العراق بصورة سلبية إذ إنّ لعب دور حلقة الوصل كانت تتحول في أحيان كثيرة إلى نقل رسائل فقط). إنّ ما طرّح أعلاه لا نقصد به بتاتاً أنّها كانت خطوة خاطئة سياسياً في منطقة مثل الشرق الأوسط ذات التحرك الدائم وتغيّر الأقطاب المُستمر، وإنّما القائمون على الأمر في العراق لم يجدوا طريقاً آخر يُسهم في استقرار البلاد غير السياسة التوفيقية بين الأطراف المتعارضة انطلاقاً من مفهوم (حسن النوايا) للحكومات العراقية المتعاقبة بعد العام 2003. إلّا أنّ هذا الإجراء الذي قلناه دائماً يجعل من البلاد جسراً أو جسوراً إلى العبور للمشاريع المختلفة وقد تستهوي بعض تلك المشاريع للسكون في البلاد، ممّا يخلق مشاكل وإشكالات لا نهاية لها والمُتضرّر الوحيد هو العراق أرضاً وشعباً، ممّا يجعلنا نقول إنّ العراق لا بد أن يكون له خط واضح وبيتعد عن السياسة التوفيقية لأطراف لديها اختلافات بنيوية ناتجة من إرهابات وتراكمات لا يمكن للحكومات العراقية تذليلها بتاتاً. وإنّ العراق يجب أن يبني سياسته الخارجية بناء على رسالة خاصة به مبنية على مصلحة البلاد في المقام الأول والقراءة الجيدة لجيوبولتيك البلاد.

بايدن والرسالة الأخيرة وليست الاخرة

يبدو أنّ الرئيس بايدن ومن خلال حنكته السّياسية وقربه من الساحة العراقيّة والشرق الأوسط لسنوات طويلة على علمٍ

بخفايا العراق، فما هو مجهول للساسة الآخرين معلوم لدى بايدن وهو يعلم جيّدًا بدور العراق الدائم في طرح فكرة حلقة الوصل والعمل على تذليل العقبات بين الأطراف المُختلفة وخاصة بين أميركا وإيران والذي هو حديث الساعة والساعات السابقة واللاحقة، حيث التهديدات من الجانبين وسياسة عضّ الاصبع (عملية عضّ الاصبع كانت قديمًا تحصل قبل المباراة، فالخصم يقوم بعضّ اصبع الخصم الآخر والعكس صحيح وأيّهم يبدأ بالصراخ أولاً يكون الخاسر، فيخسر النزال ليتجنب خسارة القتال والتي قد تفضي إلى ضحايا)، إذ إنّ بايدن يجد أنّ العراق لا يستطيع عمليًا القيام بتهيئة الأجواء التي من خلالها يمكن ترطيب العلاقات المختلفة بنيويًا، بمعنى آخر أنّ العراق ليست تلك الدولة العاملة كجزرة وسطية، والحكومة العراقيّة غير ذلك الشخص الواقف على تلك الجزرة، كما أنّ الرئيس السابق (ترامب) شرع بالإجراء نفسه حول العراق، ويمكن معرفة ذلك من خلال دراسة سلوك الحكومة الأميركيّة مع العراق وساحة العراق أبان حكم ترامب.

وبالعودة إلى الرئيس بايدن حيث شاهد جميع المتابعين للسياسة حركة بايدن من خلال إظهار ورقة كانت قد كُتبت عليها جملتين فقط هما (الولايات المتحدة مستعدة للردّ على الهجمات – إيران تأخذ بعين الاعتبار وقف الهجمات)، لم تكن حركة (بايدن) عفويّة مُطلقًا؛ إذ إنّه في لقائه مع أقطاب الحكومة العراقيّة أشار بالورقة، ممّا يؤكد أنّ الموضوع كان حديث الساعة بين إدارة الدولتين (بايدن والكاظمي).

إنّ قيام الرئيس بايدن بهذه الحركة أعطى دلالة واضحة بأنّ أميركا تحت حكومة بايدن تُفضّل الرسائل المُباشرة والمُختصرة وتتنظر الأجوبة أيضًا مباشرة بطريقة أو بأخرى وتعبير آخر أنّ

بايدن ينظر إلى أميركا وإيران كذلك الشارعين المتوازيين وممكن اقترابهما مع الابتعاد في المنظور.

إن قيام بايدن بهذا الإجراء يبدو جلياً بإنهاء دور العراق كوسيط وطرف يحاول ترطيب الأجواء، وأصبح العراق حاله حال أي مراقب أو شخص ينظر إلى الشارعين بنظرة جانبية منتظراً ما قد يحصل في المستقبل القريب حاله حال بقية دول المنطقة، مع التشديد على أن لا تكون نقطة التلاشي لسياسة الدولتين داخل العراق ممّا يعني تحوُّل البلاد إلى ساحة صراع فعلية بين تلك القوى المتضادة.

إنّ استبعاد العراق عن هكذا صراع له إيجابياته وفي الوقت نفسه له من السلبيات الشيء الكثير؛ ذلك عند عدم الرغبة بوجود حلقة وصل قد يتبادر للذهن بأنّ حلقة الوصل تلك قد تكون ذات ميول لطرفٍ دون آخر (التحول إلى سياسة المحاور)، ممّا يصعب إجراءات ترطيب الأجواء وتصغير حجم الاشكالات والتصادمات. ولأجل عدم الجري حول التكهنات ممّا قد يضرُّ بالعراق، كان الأفضل لدى الإدارة الأميركية إرسال الرسائل بصورة مباشرة، فأقرب مسافة بين نقطتين الخط المستقيم. مع الأخذ بالحسبان مسائل غاية في الأهمية وهي رؤية الإدارة الأميركية إلى العراق كجزءٍ من الحل أم كجزءٍ من المشكلة، ومن خلال سلوك الرئيس بايدن يبدو أنّ الرؤية تتمثل بأنّ العراق جزءٌ من المشكلة، ومن ثمّ لا يمكن أن يكون العراق جزءاً من الحل.

بهذا الإجراء نعود ونقول: العراق الآن بعيد عمّا سيجري بين الأقطاب المتضادة لكلّ من إيران وأميركا، ولن يكون هناك رأي عراقي في هذا السّياق، وعلى القائمين بالأمر العمل على دفع التّضادات إلى ساحة أخرى غير ساحة العراق واستغلال مرحلة ابتعاد العراق من ساحة تنافس التّضادات في العمل على استمرار التّوجّه إلى إجراء الانتخابات المبكرة، ذلك أنّ أي تغيير في المسارات الدولية سوف يترك مجالاً زمنياً هادئاً لفترات قد تصل

إلى عدة أشهر، ممّا يُسهم في إجراء الانتخابات المبكرة في أجواء مناسبة والتي تعمل عليها الحكومة منذ مدة ليست بالقليلة.

المقالة (16) باركنسون العراق

7 تشرين الأول 2021

قبل الولوج في التفاصيل نودُّ أن نُنوّه بأننا لا نقصد بهذا المقال مرض باركنسون والذي هو مرض (شلل الارتعاش)، والذي يصيبُ البعضُ في المراحل العُمرية المُتقدِّمة غالباً، وسنأتي بمقالٍ مُفصَّل حول ذلك وإسقاطاته في العراق، وإتّما ما نقصدُ به هنا هو قانون باركنسون، الذي يتركز حول حيثيات إدارة الوقت واستثماره.

قانون باركنسون في أيسر تعريف له أنّه حالة اتّساع للمهام المُحدّدة والمُجدولة؛ لتحتوي جميع الوقت المُخصَّص لتلك المهام، وامتداداً لتشغل جميع المديات الزمنية، وبتعبيرٍ أدقّ يمكن أن نقول إنّ هذا القانون يُلقي الضوء على إحدائين (س)، حيث يمثل (س) الخط العمودي المُتمثل في الوقت أو الزمن اللازم، في حين يمثل الخط الأفقي (ص) مراحل إنجاز المهام، فنجدُ في هذه الحالة وعلى سبيل المثال، هناك مهمّة ولنسمّها (ن) ولهذه المهمّة خمس مراحل، المدة اللازمة لإنجاز (ن) مائة يوم (المنحني باللون الأصفر)، لكن مع عدم وجود إدارة مُثلى للوقت فإنّ المهمّة (ن) سوف يتمّ إنجازها بوقتٍ فعلي مقداره أربعمائة يوم وقد يستمرُّ إلى فتراتٍ أطول (الخط الأزرق).

إنّ هذا المثال يقودنا إلى أن نُشخِّص ضياع جهد ثلاثمائة يومٍ إضافي في إنجاز مهمّة لا تتطلب أكثر من مائة يومٍ فقط، ممّا يُسلط الضوء على عدة نقاط والتي تعمل كمتواليّة حسابيّة في المُدخلات، ومتواليّة هندسيّة في المُخرجات والنتائج، (بمعنى آخر أنّ الأخطاء المُتعلّقة بالنتيجة تكون أضعاف تلك الأخطاء أثناء العمل، وهذا يُؤدّي إلى فشلٍ أي مؤسسة، مهما كانت كبيرة أو

مُسْتَقَرَّة، فما بِالكَ بدولةٍ هَشَّةٍ مثل العراق حاليًا)، والنقاط الَّتِي تعمل ضمن هذا المجال هي:

- كَيْفِيَّةُ وضع الخُطط التَّنفيذِيَّة.
- كَيْفِيَّةُ وآليةُ تَسَنُّمِ الوظائفِ القِياديَّة.
- مدى الإلمام بحِثِّيَّاتِ وخلفِيَّاتِ الخُطط.
- مدى احترام الزمن.

والآن لِنقوم بإسقاطات النقاط أعلاه على الوضع الحالي في العراق، تُرى ماذا سوف نجد؟.

كَيْفِيَّةُ وضع الخُطط التَّنفيذِيَّة

نعني بهذه النقطة مدى تواجد الرؤية الفعلية من عدمها عند وضع الخُطط التَّنفيذِيَّة، كالمشاريع الحكومية سواءً أكانت تشغيلية أم استثمارية، وعلاقة هذه الخُطط والمشاريع بالمهام الصمميَّة لهذه المؤسسة أو تلك، ومدى تمُدُّد المؤسسات الحكومية على بعضها البعض؛ نتيجة ضبابية الحدود الفاصلة للمهام، وهذا ما نجدُه في خُططِ الحكومة الاتحادية وتقاطعها مع صلاحيات واتجاهات الحكومات المحليَّة الَّتِي تناضل في التمسُّك بصلاحياتها القانونية أمام تمُدُّد بعض الجهات من الحكومة الاتحادية عليها، وكذلك الحال بالعكس، ولكنَّها قليلة إذا ما قُورِنَتْ بالتمُدُّد للحكومة الاتحادية على المحافظات.

كَيْفِيَّةُ وآليةُ تَسَنُّمِ الوظائفِ القِياديَّة

لقد تطرَّقنا في مقالات سابقة حول هذا الموضوع، وبيَّنا أنّ عدم استخدام المعايير الوظيفية وتجاهل عامل الخبرة في الاختيار، إضافة إلى العمل على وفق المتطلبات السياسية ورغبة القائمين على الأمر في الاستدامة، أدَّتْ وتُؤدِّي في أغلب الأحيان إلى

وجود فجوة واسعة وكبيرة بين المؤسسة وقياداتها وإدارتها، ممّا تنعكس سلبيًا في وضع الخُطط وتحديد الأوليات والمدد الزمنية؛ وذلك بسبب قصور رأس الهرم في تلك المؤسسات إلى المعايير الوظيفية أو الخبرة أو ما شاكل ذلك.

مدى الإلمام بحيثيات وخلفيات الخُطط

وهنا مع عدم وجود الشّخص المناسب في المكان المناسب والاعتماد على معايير غير مهنية في توكيل المهام، سوف تكون النتيجة عدم معرفة خفايا والتزامات الخُطط إضافة إلى الأولوية في إنجاز المشاريع، ورسم السياسة للمؤسسة، مرورًا بقابلية التّواصل مع المرؤوسين، وصولًا إلى التلکؤ في كلِّ ما ذُكر أعلاه وإنتاج خُطط كسيحة غير قابلة للتطبيق.

مدى احترام الزمن

يُقاس مدى نجاح الحكومات بمقدار احترامهم للزمن؛ من خلال متابعة وإنجاز خططهم ضمن أوقاتها المُحدّدة، ويمكن القول إنّ الزمن من الحقائق المُطلقة والتي مخالفتها تؤدي إلى الزوال والتقادّم والموت. وعلى هذا الأساس؛ فإنّ عدم احترام الزمن أو عدم جعله في أولويات المؤسسات سوف يُؤدّي قطعياً إلى تقادّم وموت هذه المؤسسات، حتّى وإن كانت هذه المؤسسة دولة قائمة؛ ولأجل هذا نرى الدول المُتقدّمة تُعطي في أولى أولوياتها الاحترام والتقيّد بعامل الزمن وعدم التّهاون في تضييعه وتسويفه.

ماذا الآن ؟

يمرّ العراق منذ عدّة عقود بأزمة تليها أزمة، وكلّ واحدة منها تأخذ من عمره الشيء الكثير، كما أنّ كلّ أزمة تُضيف على العراق أعباءً إضافية وتُضيق عليه فُسحة العيش والاستمرار. ولا ننسى التدهور المؤسساتي وضياع ثرواته المُتمثّلة بهجرة العقول، وتهميش الأشخاص الذين يملكون رؤية بناء الدولة وترميمها،

وكذلك حجم الأموال الطائلة التي ضاعت في حروب ومغامرات عبثية، وصولاً إلى مُحاربة الإرهاب وانهيار البنى التحتية، وكذلك الاختناقات السياسيّة والتي تؤدي بالضرورة إلى عدم وجود معايير حقيقيّة لبناء البلاد أو المحافظة على ما يمكن الحِفاظ عليه في أقلّ تقدير. فجميع السلوكيات والإجراءات من دون استثناء أسهمت في قضم جزءٍ مُعينٍ من عُمر العراق وفُرص استقراره، لكنّ الأوان لم يفتّ على الرغم من كوننا أقرب إلى نفاذ الوقت، لكن لاتزال هناك فرصة للترميم وإيقاف التدهور، الذي قد يأخذ عشر سنوات لإيقاف التدهور والتراجع القهقري، لنشرع بعد ذلك في البناء وهذا لا يكون إلّا من خلال الحكومة القادمة التي سوف تُنتج أيضًا من خلال نتائج انتخابيّة.

وعلى ما ذُكِرَ أعلاه يجبُ على القائمين على الأمر وتلك الكُتل التي سوف تشكّل الحكومة من أعلى الهرم وأعلى سلطة تنفيذيّة إلى بقيّة مفاصل الدولة أن تعتمد في اختيار سُخوص الحكومة القادمة وأركان الدولة التنفيذية على معايير قابليّاتهم الفدّة في إدارة البلاد، ومعرفة الخبايا الإداريّة والإمام بصغائر الإشكالات قبل كبائرهما، مع توفّر المعيار الوظيفي، وقابلية اتخاذ القرارات والتي تؤدي بجمعيتها إلى احترام الزمن وعدم التمدّد في عُمر الخُطَط الحكوميّة والتي تخبو قبل ضيائها؛ بسبب ضياع الزمن ونفاذ عُمر الحكومة. أمّا الإبقاء على النمط السابق نفسه في اختيار أركان الدولة فإنّها سوف تكون القاضية؛ لأنّ الحقيقة أنّ الحكومة القادمة أمام اختيارين اثنين لا ثالث لهما، وسوف يتحمل أولئك الذين يُشكّلون تلك الحكومة القادمة جميع نتائجها في اختيار أحدهما، وهما:

- المسمار الأول: في إعادة بناء صرح البلاد.
- المسمار الأخير: في إنعاش البلاد.

ولا يوجد بين الاختيارين اختيار وسطي، فهذان الاختياران إمّا باللون الأبيض أو الأسود.

الخاتمة

بَعْدَ قَرَاءَةِ تِلْكَ الْمَقَالَاتِ هَلْ اقْتَنَعْتُمْ سَادَتِي بِأَنَّ مَا جَرَى وما يجري في العراق لا علاقة للصدفة به؟ وإنَّ المنطقة عبارة عن (رقعة شطرنج) يلعبُ فيها الكُبار؟ ولكي يكون لنا فرصة لأن نكون لاعبين في هذه الرُقعة للشطرنج، وأن لا نكون جزءًا من أدوات وجنود اللُعبة، ولكي نمنع احتراق البلد وتجاوزه خطَّ العودة ومن خلال مقالاتنا؛ نجدُ ضرورة العمل في الاتجاهات الآتية:

1- كتابة عقدٍ اجتماعي جديد للعراق وشعب العراق معتمدين بذلك إلى الواقعيَّة وإلى الحقائق الموجودة على الأرض والابتعاد عن المثاليَّة والعقليَّة الملائكيَّة؛ ذلك أنَّ الملائكة لا تعيش على الأرض.

2- إنتاج العراق لرسالة خاصة لنفسه تُميِّزه عن بقية الدَّول المُحيطة، وأنَّ يتمَّ العمل في هذه الرسالة من دون حِراجة ومن دون مجاملة، ولتكون هذه الرسالة واجهة العراق العالميَّة وبطانة العراق الداخليَّة والمحليَّة.

3- الابتعاد عن سياسة التَّعاطف مع المُعطيَّات، والعمل على بناء دولة ذات أبعاد سليمة ومُرتكزات متينة.

4- الديموقراطية ثقافة قبل أن تكون قانونًا، وتنمية تلك الثقافة قد تحتاج إلى جيل أو جيلين (مرحلة انتقالية)، ممَّا يعني ضياع العراق في تلك المدَّة؛ إذا لم تكن هناك مُرتكزات متينة للدولة تحافظ عليها من التَّطاول والتَّعامل غير السَّليم.

6- العراق دولة غنيَّة، ولكن ليست من أغنى الدَّول، ومع الانتكاسات في التَّخطيط سوف تنهار هذه البلاد وترضخُ تحت المديونيَّات العالميَّة، ممَّا يوجب علينا وضع حُطَّة استراتيجيَّة لخمس عشرة سنة في أقلِّ تقدير.

6- ترك المحسوبيَّة والفئويَّة في اختيار أقطاب الدَّولة واختيار الشَّخص المُناسب في المكان المُناسب.

7- اختيار الأسلوب الإداري الأمثل للدولة العراقيَّة والتركيز على الإدارة اللامركزيَّة كمنطلق لتلك الإدارة.

ختامًا، أودُّ ألا أكونَ مُتَشائِمًا، لكن إن لم يُحالفِ العراق الحظَّ في العمل على وفقِ ما ذكرناه فقد لا يكون للعراق مراحل زمنيّة قادمة مُتماسكة.

مقالات في الشأن العراقي



جميع الحقوق محفوظة لـ مركز الرافدين للحوار RCD
لا يجوز النسخ أو اعادة النشر من دون موافقة خطية من المركز

جمهورية العراق - النجف الاشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الاسكان

جمهورية العراق - بغداد - الجادرية - تقاطع ساحة الحرية

www.alrafidaincenter.com

info@alrafidaincenter.com

009647826222246

ص.ب. 252

